وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان:

دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية
-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري عين تموشنت-

من اعداد الباحثين:

✓ براهمي مروة

✓ لاغا مريم إكرام

تحت اشراف:

د. إدريس أميرة

أعضاء لجنة التقييم

د. توزان فاطمة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	رئيسا
✓ د. إدريس أميرة	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	مشرفا
د. وهراني عبد الكريم	جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

الشكر والعرفان

الشكر لله أولا ودائما فهو الذي أعاننا ووفقنا في إنجاز وإتمام هذا العمل ثم يسعدنا التقدم بالشكر الجزيل الثناء الخالص إلى من وجهنا دون وهن وقدم لنا يد العون والنصيحة إلى أستاذتنا الفاضلة دريس أميرة

المشرفة على هذه المذكرة، لك منّا الشكر الجزيل وخالص الاحترام والتقدير جزاك الله عنا كل الخير

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

مروة ومريم

إهداء

إلى من قال فيهما المولى عز وجل: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

(الاسراء: 24)

إلى والديا الكريمين أطال الله في عمرهما .... اعتزازا واحتراما.

إلى من سخت على نفسهم عونا ولم بالدعاء .... إخوتي

مريم

إهداء

إلى شعاع النور ودافعي في الحياة إلى أعظم الأمهات ..... أمي

إلى سبب طموحي في الحياة وبذرة حلمي ..... أبي

وكذا إخواني وأخواتي

إلى من شاركوني دربي ..... أصدقائي وأحبتي

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

مروة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	–
الاهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المقدمة	02
الفرضيات	03
أهداف الدراسة	03
مبررات اختيار الدراسة	03
أهمية الدراسة	04
حدود الدراسة	04
معوقات الدراسة	04
الدراسات السابقة	05
ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني: الإطار النظري للأداء المالي واتخاذ القرارات المالية	

المبحث الأول: الأداء المالي	17
المطلب الأول: الأداء المالي (مفاهيم أساسية)	18
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	18
المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي	23
المبحث الثاني: اتخاذ القرارات المالية	27
المطلب الأول: عموميات حول اتخاذ القرار	33
المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية	33
المطلب الثالث: مراحل وأهداف اتخاذ القرارات المالية	39
المبحث الثالث: علاقة بين الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية	48
المطلب الأول: الموازنات	51
المطلب الثاني: التكاليف	51
المطلب الثالث: لوحة القيادة	52
خلاصة الفصل	54
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري	56
المطلب الأول: تعريف وأهداف البنك الوطني الجزائري	58
المطلب الثاني: موارد ومهام البنك الوطني الجزائري	59

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	59
المبحث الثاني: منهجية الدراسة	60
المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة	62
المطلب الثاني: جمع بيانات الدراسة	63
المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة وصدقها	63
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	63
المطلب الأول: وصف عينة الدراسة	64
المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة	67
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	68
خلاصة الفصل	85
قائمة المراجع والمصادر	88
قائمة الملاحق	95
ملخص الدراسة	104

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	حالات الخزينة	17
02	درجة مقياس ليكارات	64
03	مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة	65
04	نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل أسئلة الاستبيان	66
05	نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل محور من محاور الاستبيان	67
06	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	68
07	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	70
08	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	71
09	توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة	72
10	إجابات الأسئلة ودلالتها	74
11	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى كفاءة المعلومات المالية	75
12	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية	76

13	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات القرارات المالية في المؤسسة	77
14	تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات رضا العملاء	79
15	نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الأولى	81
16	نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثانية	82
17	نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثالثة	83
18	نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الرابعة	84

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
01	مصادر التمويل	46
02	مراحل اتخاذ القرار المالي	49
03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	62
04	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	68
05	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	69
06	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	71
07	توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة	72

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

لقد شهد الأداء المالي للمؤسسات تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهذا راجع الى التطور السريع في النمو الاقتصادي وكذلك التحرر المالي الذي شهده قطاع المؤسسات العالمي، وخاصة بالنسبة للدول المتقدمة، وهذا أدى بالدول النامية الى مواكبة هذه التطورات ومن بين الأسباب التي أدت إلى تقييم اداء المؤسسات نجد:

- التطور المستمر في المعايير المحاسبية.
- القيام بمشاريع استثمارية مختلفة.
- التطور في القوانين الجبائية وقوانين الشركات وقوانين العقار وقوانين العمل.

يعتبر الأداء المالي من أهم اهداف المؤسسات، وذلك لأنها تهدف إلى تعظيم أرباحها وحتى يستطيع المعنيون في المؤسسة من تحقيق ذلك يجب عليهم أولا التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك التنبؤ بمستقبلها المالي، ومنه اتخاذ القرارات المالية المناسبة متعلقة بها. إذن لابد للمؤسسة من اتخاذ القرارات المناسب حسب ظروفها المالية، وهذا ما يضمن لها تحقيق اقصى ربح بأقل التكاليف والعمل على تحسين أدائها المالي، ومنه نستنتج ان عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة ليست بالأمر السهل، ومن هنا ظهرت إشكالية الدراسة التي تسعى الى اظهار العلاقة بين الأداء المالي واتخاذ والقرارات المالية في المؤسسة.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة "البنك الوطني الجزائري؟

وللتعمق أكثر في الموضوع وانطلاقا من الإشكالية الرئيسة يمكن طرح التساؤلات الجزئية التالية:

- هل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية كافية؟
- ما مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية؟
- هل يوجد مصادر يعتمد عليها في المؤسسة لاتخاذ القرارات؟

– هل القرارات المالية تساهم في الأداء المالي للمؤسسة؟

وبناءا على أسئلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

حيث تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في أن الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

وبناءا على هذا يممكن صياغة الفرضيات الفرعية على الشكل التالي"

– المعلومات التي تحتويها التقارير المالية كافية.

– المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية.

– نعم يوجد عدة مصادر يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

– نعم القرارات المالية تساهم في الاداء المالي للمؤسسة.

الأهداف:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدارسة في التعرف التعرف على مدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالي في المؤسسة –البنك الوطني الجزائري –.

وبشكل تفصيلي أكثر فإن الدارسة تهدف إلى ما يلي:

– التعرف على مدى كفاية المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية.

– محاولة معرفة دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية.

– التعرف على المصادر التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المالية.

– معرفة مدى مساهمة القرارات المالية على الأداء المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي نذكر منها:

أ- الأسباب الموضوعية:

- معرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة.

- اظهار أهمية ودور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

- إفادة المؤسسات بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث المفيدة والواقعية من أجل التحسين ولفت انتباهها لأنه لا يمكن تحقيق أهدافها بدون اهتمامها بالتقييم الأداء المالي.

ب- الأسباب الذاتية:

- الموضوع يتوافق مباشرة مع التخصص.

- الميول الشخصي والرغبة في التعرض لهذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث تكمن في ان الأداء المالي له أهمية كبيرة لدى المسيرين، إذ أنه يساهم في تحقيق اهداف المؤسسة بأقل تكاليف ممكنة ويعمل على تصحيح الانحرافات ومعالجة الاختلالات، وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف من اجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية المناسبة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدارسة بالآتي:

1-**الحدود المكانية و الحدود الزمنية** : اقتصرت هذه الدراسة دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية حيث تناولت الدراسة على البيئة الجزائرية من البنك لوطني الجزائري لولاية عين تموشنت سنة 2022.

معوقات البحث:

- شح المعلومات القديمة من طرف القائمين على البنك الوطني الجزائري.

- الفترة الزمنية لإعداد المذكرة كانت قصيرة جدا مقارنة بأهمية الموضوع.

الدراسات السابقة:

الدراسة ل جودي محمد رمزي بعنوان **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية (2014-2015).**

تحاول هذه الاطروحة الإجابة على الأسئلة التالية: هل تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر على تقييم التقارير للأداء المالي أم لا؟

يتم قبول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل عام من قبل العديد من البلدان بسبب مزاياها وتوافقها المحاسبي الدولي، وتسعى العديد من مؤسسات المحاسبة إلى الاندماج في بيئة المحاسبة الدولية.

تم التطرق الى المحاسبة الدولية والعوامل البيئية المؤثرة فيها وكذا أسباب اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول بهدف تشجيع المؤسسات على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تم عرض اهمية ومزايا هذه المعايير واقع تطبيقها على المستوى الدولي وكذا المنظمات الدولية التي تعمل على تطبيقها وقد لخصت هذه الدراسة عن نتائج منها:

- النظام المحاسبي المالي الجزائري يتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية ومن شأن هذا النظام أن يساهم في تعزيز الممارسة المحاسبية في الجزائر.

- إن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر في عملية التقييم المالي من خلال التأثير في العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وكذا من حيث تطرق تقييم هذه العناصر وبالتالي التأثير في المؤشرات الأداء المالي.

من خلال هذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من الأفكار نوزعها كالتالي أن المحاسبة الدولية هي نظام عالمي يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية التي يترتب عن تطبيقها توفير معلومات تفيد مختلف الأطراف التي تستعمل المعلومات المحاسبية بكيفية متوازنة تحذف المحاسبة

الدولية الى تقديم المعلومات الملائمة والقابلية للفهم والعمل على جعل القوائم المالية من خلال تسهيل قراءتها قابلة للمقارنة في ما بين الفترات المالية للشركة معينة أو في ما بين الشركات.[1]

ثانيا: دراسة **(شدري معمر سعاد)** بعنوان **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية (2014-2015).**

هدفت الدراسة المنظمة التي بعنوان: إعداد التقارير المالية لمراجعي الحسابات وأثرها على ظل الأزمة المالية العالمية "لتقييم فعالية تقارير المراجعة في تعزيز مصداقية المعلومات المالية التي تحتويها إعداد التقارير والبيانات المالية، خاصة وأن المؤسسات الحديثة تواجه العديد من التحديات التي تهيمن على بيئة الأعمال، ومن أهمها انتشار الفضائح المالية والاحتيال والفساد المالي في المؤسسات الكبرى، وظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2112، أبرزت الفضائح المالية في السنوات الأخيرة نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من البلدان من الشركات، يلقي كبار الباحثين باللوم على الحاجة إلى صناعة التدقيق وقواعد صارمة للوصول لعمليات تدقيق عالية الجودة من خلال اتباع معايير المراجعة الدولية وضرورة الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية.

ومن أهم النتائج هذا البحث:

- التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي يساهم في زيادة مصداقية التقارير المالية التي يعدها المراجع من خلال التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية، واكتشاف الخطأ والغش الذي يمكن أن تمارسه إدارة المؤسسة.

- التزام المراجع بمعايير المراجعة وحده لا يكفي للوصول إلى تقارير ذات جودة عالية، فلا بد من تدعيم ذلك بالمعايير الدولية للمراجعة.

- المراجعة الحديثة لم تعد تقتصر على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تقوم بها المؤسسة وإنما هي عملية مصاحبة بصفة طوعية لعملية المراجعة.

[1]- جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014-2015.

– تقوم معايير المراجعة الدولية على تحديد مجموعة من القواعد والمعايير التي تساهم في إعداد تقارير مراجعة ذات جودة عالية.

– إن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة المؤسسة، بينما المراجع مسؤول عن اكتشاف تجاوزات الإدارة والتحقق من مدى صدق وعدالة المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة وايصال ذلك إلى المستخدمين.[1]

ثالثا: دراسة بن دادة عمر بعنوان دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة جمع الرياض–سطيف–سنة 2016

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم كفاءة اتخاذ القرار المالي في المؤسسات الاقتصادية حيث تعتبر عملية تقييم كفاءة اتخاذ القرار من أهم المراحل في عملية اتخاذ القرار، حيث تبدأ باكتشاف المشكلة وتنتهي بتقييم القرار. استخدمت هذه النتائج عند ترشيد القرارات المالية في المستقبل من خلال تقييم القرارات.

– من أجل تقييم كفاءة اتخاذ القرار المالي، ينعكس ذلك بشكل أساسي في اتخاذ قرارات الاستثمار، وسياسات التمويل وتوزيع الأرباح يستخدم المحللون الماليون مجموعة من الأساليب والأدوات التقليدية والحديثة للعثور على أسباب التحيز وفقًا لمعايير الخطة، في المرحلة الأولى، يتم تحديد أداء الوكالة الاقتصادية باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية بشكل أساسي في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، بينما تتمثل الأدوات الحديثة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، والأدوات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة المضافة السوقية، في حين أن عملية تقييم الأداء المالي أيمكن ان تخفي بعضها حقائق عن طبيعة القرارات المالية المتخذة، استخدام مجموعة من أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة.

تتلخص أهم النتائج فيما يلي:

[1]– شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014–2015.

– هناك احتفاظ مبالغ فيه للسيولة التي بإمكان المؤسسة استعمالها في استثمارات أكثر مردودية عوض تكديسها من سنة إلى أخرى، ولمال توزيعها على حملة الأسهم لتدعيم القيمة السوقية للسهم في البورصة.

– هذه السيولة المحتفظ بها مكنت من تغطية مشكل يتمثل في عدم تناسق معدلات دوران الزبائن والعملاء.

– عملية الدخول والخروج من البورصة كانت بطريقة غير مدروسة، الشيء الذي أدى إلى انخفاض المردودية، فالمجمع لم يكن بحاجة الأموال لتغطية خطة استثمار حقيقية، بل ما يحتاجه هي الخطة نفسها.

– المنافسة الشرسة التي يعاني منها المجمع جعلته يعمل على تنويع أنشطته من خلال امتلاكه وتسييره لحافظة مالية معتبرة.[1]

رابعا: دراسة (إسكندر محمود نشوان) بعنوان دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة (2017):

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين إعداد البيانات المالية وترشيد اتخاذ القرار واستخدمت أساليب تحليلية وصفية وطبقت استبانة مكونة من (28) فقرة ووزع على عينة بحثية قوامها (190) مديراً مالياً ورئيس مجلس إدارة ومدير ومسؤول تنفيذي ومدقق داخلي بين موظفي شركة خدمات عاملة في قطاع غزة.

كما أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها:

– وجود علاقة ارتباط معنوية بين مكونات القائمة القوائم المالية (بيان المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، التغييرات في حقوق المساهمين والمذكرات التفسيرية) وترشيد قرارات الاستثمار شركة خدمات عاملة في قطاع غزة. تشير الأبحاث إلى الحذر يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بناءً على

[1]– بن دادة عمر، **دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة جمع الرياض –سطيف–، كلية** المجلد 17، العدد 1، شوال، المجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الإدارة والتمويل – جامعة الأقصى، 2017.

المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، لذلك لا يتم اتخاذ القرارات بناءً على التقديرات الشخصية، حيث يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا على عملية صنع القرار.[1]

خامسا: دراسة زهواني رضا ووصيف فائزة خيرالدين وسميربوعافية بعنوان دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح (2017).

تهدف هذه الدراسة الى اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسات وخاصة القرارات المالية منها تؤثر بصفة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية بإعطائها أهمية بالغة ودور اقتصادي فعال، إذ أن مستوى تطور هذه المؤسسات يعبر عن مستوى تقدم وتطور اقتصاد أي بلد، ومما يعرفه العالم أيضا التقدم والازدهار في الجانب المالي بما في ذلك المؤسسات المالية والاقتصادية، كما أن نجاح المؤسسات الاقتصادية مرتبط بمدى اتخاذها للقرارات السليمة وذلك من خلال اهتمامها بمختلف مجالات الإدارة، وخلصت دراستنا إلى انه لابد من الاهتمام بالتشخيص والتحليل المالي لمختلف الوظائف وخصوصا في حالة القيام بالاستثمار وهذا من خلال دراستنا لمؤسسة ميناء الجزائر والتأكيد على دور المحلل المالي من خلال دراسته لمحتويات القوائم المالية وتشخيصها لاستنباط القرار الملائم. كما يعتبر التشخيص المالي الأسلوب الأكثر فعالية ونجاعة في إعطاء الإدارة المالية المعلومات اللازمة الخاصة بالوضع المالي للمؤسسة، وهذا من خلال تطبيق أدواته المتمثلة في التحليل المالي وغيره من التقنيات التي تساعد المؤسسة في ترشيد القرارات المالية، وذلك قصد تحسين الكفاءة والأداء داخل المؤسسة وتحقيق الأهداف المسطرة ومن اهم لنتائج والتوصيات معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية لتمويل استثماراتها لا تلجأ المؤسسة إلى تمويل خارجي إلا عند الضرورة الحتمية كقيامها باستثمارات كبرى إستراتيجية التمويل والاستثمار لمؤسسة ميناء الجزائر تفتقر إلى التفكير الاستراتيجي الحديث القائم على تحليل البيئة الداخلية والخارجية، فهي تقوم بإعداد ميزانيات تقديرية وتقوم بتنفيذها دون الاعتماد على طرق ومعايير الاختيار.[2]

---

[1]– إسكندر محمود نشوان، **دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17 العدد 1 كلية الإدارة والتمويل – جامعة الأقصى،2017.

[2]– زهواني رضا، وصيف فائزة وآخرون، **دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح**، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 01، العدد 01، ديسمبر 2017

سادسا: دراسة محمد عثمان ابراهيم احمد بعنوان الادارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في الرقابة على تكاليف واتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية (2017).

تناولت الدراسة الإدارة الإستراتيجية للتكاليف ودورها في ضبط التكاليف واتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات الصناعية السودانية. الأرباح عالية، مما يمكنها من الاستمرار في الصناعة على المدى القصير والطويل، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما تكون التكاليف مبنية على أساس علمي دقيق للمعلومات المالية وغير المالية. أهمية الدراسة في كونها تناولت أحد أهم القضايا التي تستحوذ على الاهتمام الفكري الإداري والمحاسبي وهي الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في تحقيق الرقابة على التكاليف واتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية السودانية.

واختبرت الدراسة كل من الآتي تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تساعد في تحقيق الرقابة على التكاليف، ويوفر معلومات ملائمة تساعد في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية السودانية. ومن ثم تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يؤثر في تحقيق الرقابة على التكاليف، ويؤثر في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية السودانية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي لصياغة وتحديد مشكلة الدراسة لجمع الأساليب والمفاهيم المتعلقة بتطبيق أساليب الإدارة استراتيجية التكلفة في المنشأة الصناعية والمنهج الإحصائي لبيان ووصف ملامح تركيبة المجتمع الدراسة للمستجيبة المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير نتائج الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تساعد في تحقيق الرقابة على التكاليف، قد تحققت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها ضرورة توفير كادر المحاسبي الذي يعني للتطورات الحاصلة في البيئة المحيطة يستثنى لهم إدراك التطورات لمتطلباتها وأثرها على استمرارية المنشاة وربحيتها. وضرورة تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط في المنشآت الصناعية السودانية حيث يلعب دوراً فعالاً في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية والتشغيلية والاستراتيجية التي تعمل على تطوير إدارة المنشأة وتحسين عملياتها

لمواكبة الوضع الحالي. متطلبات العصر، وبالتالي زيادة ربحيتها، وتوسيع قاعدتها السوقية والتغلب عليها في مواجهة المنافسة الشرسة.[1]

سابعا: دراسة خانم نوري كاكه حمه العطار بعنوان نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية دراسة حالة في شركة اسيا سيل للاتصالات 2019

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة نظم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في الشركة باستخدام مدخل تنقيب البيانات بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج ولتحقيق ذلك تم أخذ شركة أسيا سيل للاتصالات دراسة تطبيقية اذا تم تسليط الضوء على أهمية النظام المعلومات المالية استنادا على مدخل تنقيب البيانات وانعكاسها على نجاح القرارات المالية لشركة اسيا سيل.

الهدف الأساسي من نظم المعلومات المالية هو تحسين فاعلية اتخاذ القرارات وذلك من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة فنظم المعلومات المالية ليست ظاهرة جديدة على العكس من ذلك فهي آلية متجردة في مجتمع الشركات إلا أن الاختلاف يكون في آليات تنفيذها وعليه فإن التسجيل المعلومات المالية هو أقدم شكل معروف لحفظ السجلات الذي يرجع تاريخه الى آلاف السنين لإظهار كيفية الهدف الرئيسي هو الربحية والنمو وبالتالي تعظيم قيمتها السوقية وزيادة ثروة المساهمين وذلك بشتى الطرائق التي يمكن أن تؤدي الى تحسين أدائها وزيادة أرباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي والمعرفي كما تشير بيانات الجدول الخاصة بالتوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقد حصل هذا المتغير على وسط حسابي قدره 3.74 وانحراف معياري قدره0.89 ومعامل الاختلاف قدره 22,79 وأهمية النسبي 78.84.

قد لخصت هذه الدراسة استنتاجات من بينها:

[1]– محمد عثمان ابراهيم أحمد، **الادارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في الرقابة على تكاليف واتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2017.

– أن لنظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب البيانات دور وأثر كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها الشركة وتحديدا قرارات التمويل ابن نلاحظ أن الشركة لم تعتمد كثيرا على التمويل الخارجي.

– يتم تعزيز دور النظم المعلومات المالية من خلال الكشف التاريخي البيانات المتضمنة عملية الفحص والتنقيب لها ولذلك تنقيب البيانات الأثر الكبير في تحسين نظم المعلومات المالية وبالتالي ترشيد القرارات المالية.

– توفر نظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب البيانات قيمة الأعمال والتي ساهمت في تقييم مدى حاجة الإدارة المالية لتوسيع أنشطتها الاستثمارية.

ومن أهم التوصيات العمل على دمج قواعد البيانات الخاصة بالشركة بصورة تقنية مع مؤشرات التحليل المالي لأداء الشركة وذلك من أجل الوقوف على الحقيقة التامة فيما يتعلق بقراراتها المالية كما يجب على الشركة متابعة الأنظمة المالية الحديثة والتنقيب البيانات بشكل مستمر لاكتشاف العلاقات الخفية في البيانات لاغتنام الفرص استثمارية جديدة في السوق ووضع الهيكل المالي الأمثل لتخفيض كلفة التمويل لاستفادة من النظام المعلومات المالية ومساعدة المديرين لاتخاذ أفضل القرارات وتحقيق أهدافهم.[1]

ثامنا: دراسة لعراف زاهية وقريد مصطفى بعنوان تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية سنة 2020.

في هذه الورقة البحثية نناقش التوازن بين السيولة وربحية البنوك التجارية في الجزائر للتقديم في بنك الزراعة والتنمية الريف الجزائري، حققنا عددا من النتائج أهمها: انخفاض بعض نسب السيولة، انعكاس ذلك على البنوك مواجهة التزاماتها المالية تجاه المودعين لعدد من الأسباب، لعل أبرزها موجات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي انخفاض جزء من ربحية الدولة بسبب انخفاض عائدات

[1]– خانم نوري كاكه حمه العطار، **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية دراسة حالة في شركة اسيا سيل للاتصالات**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني / العدد السابع، جوان 2019.

البنك بشكل كبير وعدم كفاءته، يحرص البنك على تحقيق الاستثمار الأكثر كفاءة لأمواله، وزيادة نسب السيولة لا تؤدي دائمًا إلى ربحية أعلى، بل تؤدي إلى تراجعها في معظم الحالات.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات وأهمها ما يلي:

– تسجيل انخفاض في نسب السيولة الأربعة الأولى التي تم قياسها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل، نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية) وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين.

– تسجيل تحسن بالنسبة الثلاث الأخرى نسبة النقد لدى الصندوق ولدى المصارف الأخرى، نسبة القروض ونسبة التشغيل وذلك لقدم البنك من حيث التاريخ انشاء وزيادة توسيع شبكة فروعه محليا وزيادة الأموال التي يتم تدويرها في البنك بدلا من تخزينها.

ومن بين الاقتراحات ما يلي:

– البحث عن وسائل جديدة لإدارة السيولة في البنوك، تضمن مزيدا من المصادر التمويلية وحسن التحكم فيها، وعلى رأسها طرق التمويل الاسلامية. ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية، والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

– ضرورة تدخل الدولة بتبني قوانين جديدة تنظم ادارة الاصول والخصوم في البنوك ويحبذ في هذا المسعى تبني نظم ومبادئ ادارة الأصول والخصوم في النهج الاسلامي لاستعانة بخبراء في الصيرفة الاسلامية.[1]

[1]– لعراف زاهية وقريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والتسيير، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2020.

تاسعا: دراسة اسماء بوزاغو وبن عومر السنوسي بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر سنة 2020

تطورت فلسفة المحاسبة والإدارة المالية وتكيفت مع البيئة، مع التغييرات التي فرضتها احتياجات المؤسسات النامية من أجل الحفاظ على الوجود، والاستمرار، ومواكبة التنمية، والصمود أمام المنافسة الشرسة والعقبات، وتبني قرارات معقولة تمكنه في النهاية من تحقيق أهدافه بشكل كامل لكي تفهم المنظمة قدرتها على تحقيق أهدافها يحتاج إلى قياس وتقييم أدائه، ويحتل تقييم الأداء، وخاصة الأداء المالي، مكانة مهمة في أبحاث الفكر الحديث.

تماشيا مع موضوع الذي يعالج اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة وأثرها على الأداء المالي بين عمال مؤسسة توزيع الكهرباء الغاز بمعسكر، وقد تم توزيع 90 استمارة.

ومنه فان الهدف الأساسي يمكن القول أن تقييم الأداء المالي في المؤسسة يعتبر نظام قائم بحد ذاته يجب على المؤسسات الاقتصادية القيام به لتجنب الوقوع في الأزمات و الرفع من مستوى الأداء والمساعدة على تحقيق الأهداف وتصحيح الانحرافات حال وقوعها ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها في دراستنا ما يلي:

دراسة النسب المالية مجتمعة تخلق نظام متناسق من خلال تكامل المعلومات التي تنتجها كل النسب (السيولة، الربحية، الهيكل المالي) يساعد على التعرف على نواحي القوة والضعف في المؤسسة.

إن إدراك القائم بعملية تقييم الأداء المالي لكبر حجم المؤسسات وتعقد نشاطا واشتداد المنافسة فيما بينها أدى إلى عدم قدرة التحليل التقليدي على توفير معلومات مناسبة لهذه المؤسسات، لذا أصبحت الحاجة ملحة باستخدام الاساليب الحديثة في التقييم.

تولي الشركة اهتمام كبير بالنمو والتوسع على حساب تحقيق الارباح وهذا ما يظهر جليا من خلال الخسائر المتوالية مع تزايد في الاستثمارات من سنة إلى أخرى.

ومن أهم التوصيات:

– على الشركة أن تبحث عن مصادر تمويل داخلية وأن تقلل من التمويل الخارجي لتحسين هيكلها المالي.

– على المؤسسة أن تخفض من تكاليفها قدر الإمكان وألا تتخذ قرار في زيادة الأجور دون ان يتبع ذلك زيادة في ايراداتها.

– استغلال السيولة المتوفرة بالصندوق في توسيع دوره الاستغلال او التقليل من الديون قصيرة الأجل للتخفيض من التكاليف.

لتأكد من جدوى مشاريع الاستثمارية التي تقوم بها قبل القيام في أي إنفاق استثماري عليها لان استمراريتها في المستقبل القريب مرهون بنجاح تلك الاستثمارات.[1]

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

نظرا لقلة الدراسات المماثلة التي سبق أن أجريت في الجزائر التي لها علاقة مباشرة بالموضوع (على حد علم الباحثتين)، وجد من الضروري القيام بإضافة جديدة في هذا المجال، وذلك بتقديم دراسة بعنوان دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المالية –البنك الوطني الجزائري– إذ أن الدراسات السابقة لم تقتصر على دراسة البنك الوطني وإنما اعتمدت على دراسة المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة فقط. كما أن معظم الدراسات اعتمدت على المؤشرات والنسب المالية للقيام بعملية التحليل والتوصل إلى النتائج، عكس هذه الدراسة التي اعتمدت على الاستبانة.

[1]– دراسة أسماء بوزاغو وبن عومر السنوسي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020.

الفصل الثاني

الإطار النظري للأداء المالي واتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

إن تقييم الأداء المالي أصبح موضوعا يهم الكثير من الإداريين والمسيرين، لأنه يحدد لنا مدى قدرة المؤسسة للوصول الى أهدافها الرئيسية بأقل التكاليف الممكنة، وإدارة تكاليفها بكفاءة عالية، وهذا ما يستدعي الى القيام بتحليل شاملا لمختلف نشاطاتها، وذلك لتقويم أدائها الكلي ومعرفة مدى تأثير الأداء المالي على اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

ومنه سنحاول في هذا الفصل معالجة الإطار النظري للأداء المالي وتقييمه ودوره في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تقديم ثلاث مباحث رئيسية، حيث في المبحث الأول، سنتحدث فيه عن الأداء المالي من خلال التطرق الى ثلاث مطالب وهي مفاهيم أساسية للأداء المالي وتقييم الأداء المالي ومؤشرات الأداء المالي، أما في المبحث الثاني سوف نتحدث عن اتخاذ القرارات المالية كذلك من خلال ثلاث مطالب، الاول تناول مفهوم اتخاذ القرار ومراحله، والثاني مفهوم اتخاذ القرارات المالية، والثالث تطرقنا فيه إلى معايير اتخاذ القرارات المالية، أما المبحث الثالث والأخير سوف نتطرق فيه إلى دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية، من حيث الموازنات، والتكاليف، وفي الأخير لوحة القيادة.

المبحث الأول: الأداء المالي

نحاول من خلال هذا المبحث إظهار الجوانب النظرية المتعلقة بأداء مالي، وذلك بتشكيل ثلاث مطالب مترابطة، حيث سنتطرق في المطلب الأول الى المفاهيم الأساسية للأداء المالي، يليها تقييم الأداء المالي في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث والأخير سنتطرق الى مؤشرات تقيم الأداء المالي.

المطلب الأول: الأداء المالي (مفاهيم أساسية)

من خلال هذا المطلب سنقوم بتسليط الضوء على مصطلح الأداء المالي انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي للأداء المالي (تعريف، أهداف، وأهمية) مرورا بمقومات الأداء المالي الجيد وصولا الى العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

1- تعريف الاداء المالي:

أولا- تعريف الأداء:

يعد موضوع الأداء من الموضوعات التي لا يوجد إجماع عليها بين الباحثين لأنها تنتمي إلى عائلة من المصطلحات متعددة المعاني. أصل كلمة الأداء يأتي من اللغة اللاتينية preformer، والتي تعني العطاء. بعد ذلك اشتقت منها اللغة الإنجليزية كلمة preformance التي أعطتها معناها الخاص أي الإنجاز، والمتمثل في أداء أو إنجاز شيء ما، أداء مهمة[1].

ثانيا- الأداء المالي وأهدافه:

وبما أن الأداء المالي هو نوع من أنواع الأداء فقد تنوعت مفاهيمه، نذكر منها:

[1]- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييجي (ADF) خلال فترة 2011- 2016، جامعة ورقلة، امعة غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، (2014) 42-44 ص23.

يعرف الأداء المالي على انه النشاط الذي يساهم في خلق القيمة أو الفعالية في التمويل بموارد مالية متاحة بأقل تكلفة مالية، تمارسها الشركات وتساهم في توفير الموارد المالية وتزويد الشركات بفرص استثمارية في مجالات الأداء المختلفة، التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتحقيق أهدافهم.[1]

كما يُعرَّف بأنه مقياس للتغييرات للحالة المالية في المؤسسة وهو معروف بإبراز العوامل التي تؤثر على الربحية المالية، ونجاح السياسة المالية وتحقيق فائض في الأرباح، وربحية التمويل الخاص والعام، وتغطية النفقات مستوى النشاط، وبالتالي يعكس مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها في الاستخدام طويل الأجل وعالي الجودة، وتكوين الثروة على المدى القصير بالموارد المتاحة[2]. ومنه يمكن للأداء المالي أن يحقق الأهداف التالية للمستثمرين:

إن الأداء المالي يمكّن المستثمرين من متابعة وفهم نشاط المنشأة، ويساعد أيضًا على تتبع الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير تأثير أدوات التحليل المالي على الربحية والمقارنة، وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرارات والسيولة والنشاط والديون وتخصيص أسعار الأسهم ويساعد المستثمرين في عملية التحليل المناسبة بناءً على ظروف المؤسسة.[3]

ثالثا- أهمية الأداء المالي:

بشكل عام، تنبع أهمية الأداء المالي أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركة من وجهات نظر متعددة وتحديد نقاط القوة والضعف في الشركة بطريقة تخدم مستخدمي البيانات الذين لديهم مصلحة مالية في الشركة. ويوفر بيانات لترشيد قرارات المستخدمين المالية والمساهمة في اتخاذ القرارات للحفاظ على

---

[1]- لعراف زاهية، فرحات عباس، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الاقتصادي 34-(01)، ص347.

[2]- حجاج نفيسة، **أثر استثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي "دراسة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال فترة (2010-2014)"**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2017، ص 15.

[3]- نشات كحمت علوي، **أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2019، ص36.

الاستمرارية والبقاء والمنافسة. فهو يفحص سلوك الشركة، ويراقب حالتها، ويقيم مستوى أدائها وفعاليتها، ويوجه الأداء في الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد العقبات، وشرح الأسباب، وتصحيح الإجراءات[1].

وبالتالي، فإن أهمية الأداء المالي للشركة تنبع من مساهمتها في قياس الأهداف والنتائج النسبية لمقارنة النتائج مع الموارد المستخدمة للتواصل مع الأهداف، مما يسمح بتحقيق الأهداف المسطرة.[2]

رابعا- مقومات الأداء المالي الجيد:

يوجد العديد من المقومات التي يمكننا من خلالها الحكم على جودة الأداء المالي نذكر منها:

1- الإدارة الإستراتيجية: هي إطار غير توجيهي للإدارة العليا للتفكير والعمل، مستمدة من الأهداف العليا للشركة، بحيث تصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المستقبلية المهمة. بحيث تحشد الادارة جميع الموارد حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومزاياها من خلال التكيف مع البيئة الخارجية. وهي كذلك عبارة عن خطة طويلة الاجل تحدد طبيعة العمل والموقع التنافسي في السوق وتحقيق أهدافها.

2- الشفافية: تعني تقديم ما يحدث بصدق، وأداء الموظفين لواجباتهم بنزاهة وعفة وصدق وموضوعية وأمانة، والابتعاد عن المصالح الشخصية، وعدم السماح بإخضاع حكمهم لآراء الآخرين وعدم تقديم معلومات غير الصحيحة، كما يجب على الموظف أن يكون حيادي ولا يضع نفسه في موقف يؤثر على حياده أو يعرضه للآخرين لان ذلك من شأنه أن يهدد موضوعياته.[3]

---

[1]- محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص46.

[2]- أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المأثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين الاردنية (دراسة تطبيقية على الشريكات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)**، **رسالة ماجستير**، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص12.

[3]- مشعل جهز المطيري، **تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الوسط، 2010-2011، ص16.

3- إقرار مبدا المساءلة الفعالة:

وهذا يعني ما إذا كان بإمكان الإدارة التنفيذية تقييم وتقدير العمل وتحديد قيمته من خلال أداء المهمة بإتقان من قبل الموظفين وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال تبين مدى نجاح التنفيذ.

4- **وجود النظم المحاسبية:** وهو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة لأداء العمل المحاسبي وتنظيم وإتمام الدورة المحاسبية بأكملها، ويستخدم للتعامل مع جميع الأعمال ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات القيمة لأصحاب المصلحة في شكل البيانات المالية، بحيث تتخذ القرارات المناسبة بشأن الأحداث الاقتصادية الماضية والحالية والمستقبلية.[1]

خامسا- العوامل المأثرة في الأداء المالي:

هناك عدة عوامل تأثر على الأداء المالي ندكر منها:

1- الهيكل التنظيمي:

هي الحاوية أو الإطار الذي يتفاعل مع جميع المتغيرات المتعلقة بالبنك التجاري وأعماله، حيث يتم تحديد طريقة الاتصال وكذلك صلاحيات ومسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، والكثافة الإدارية للهياكل التنظيمية في الوظائف المؤسسية والإدارية. تشمل الاختلافات الرأسية عدد المستويات التنفيذية في المؤسسات المصرفية، والاختلافات الأفقية هي عدد المهام الناتجة عن تقييمات الوظائف والاستثمار العدد الجغرافي للفروع والموظفين، يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات المصرفية من خلال المساعدة في تنفيذ البرامج بنجاح تحديد الوظائف والأنشطة التي يجب أداؤها ولمن يتم تخصيص الموارد، وكذلك تسهيل تحديد أدوار الأفراد في المنظمة والمساعدة في اتخاذ يساعد صنع القرار ضمن القواعد الإدارة التنظيمية على اتخاذ القرارات بأكثر الطرق فعالية وكفاءة.[2]

---

[1]- نبيل قبلي، **دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التامين "دراسة حالة"**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص74.

[2]- عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-201')**-، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مجلة الباحث ISSN،1112-3613 ،18(01)/2018، ص552.

2- المناخ التنظيمي:

هو التنظيم الواضح واتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتطوير عامل البشري والوضوح التنظيمي يعني وعي الموظفين برسالة الشركة وأهدافها ترتبط أنشطتها التجارية بالأداء، ويجب التعامل مع عملية صنع القرار بعقلانية ملاءمة التقييم والوصول إلى المعلومات وتشجيع الإدارة للموظفين المبادرة في الأداء بقدر ما يسترشد الأداء بدرجة يقين العمال بشأن أدائهم وإنجازاتهم أداء عالي المستوى يعتمد المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بطريقة إيجابية وفعالة الجوانب الإدارية والمالية وتقديم المعلومات لمتخذي القرار.[1]

4- التكنولوجيا:

يجب على المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا التي تناسب طبيعة أعمالها وتتماشى مع أهدافها، تأتي التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات التي يجب عليها التكيف مع التقنية واستيعابها وتعديل أدائها وتطويرها، يكمن دور التكنولوجيا في شمولية الأداء، لأنها تغطي العديد من جوانب المتنوعة من القدرة التنافسية وتقليل التكاليف بالإضافة إلى زيادة الأرباح وحصة السوق والمخاطر والتنويع.

5- الحجم الشركة:

الحجم هو أحد العوامل التي تؤثر سلبًا على الأداء المالي للشركة مع نمو حجم الشركة، تصبح عملية إدارة الشركة أكثر تعقيدًا ويصبح أدائها أقل فاعلية، والجانب الإيجابي هو أن الشركة تكبر عدد المحللين الماليين المهتمين بشركة والسعر لكل وحدة من المعلومات المدرجة في التقارير المالية يتناقص مع زيادة حجم الشركة، تم اجراء عدة دراسات خاصة بالعلاقة بين حجم الشركة والأداء، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الحجم والأداء.[2]

---

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص49.

[2]- نسرين قطاع، علي حبيش، **أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء الكالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لشركة ال بي فيت** –، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة البويرة (الجزائر)، 2020/03/03، ص499.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

أولا- مفهوم تقييم الأداء المالي:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكم قيم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والتمويل المشترك (إدارة المؤسسة ومدى تلبية مصالح ورغبات جميع الأطراف)، أي تقييم الأداء التمويل وهو قياس النتائج المحققة أو المتوقعة مقابل معايير محددة مسبقًا لتحديد ما يمكن قياسه واستنتاجه ومدى تحقيق الأهداف لتحديد مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية للنتائج بالنسبة للموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1].

وأيضا يمكن أن نعرفه كالآتي: إن تقييم الأداء المالي هو نظام شامل يقارن النتائج الفعلية على مقاييس مختارة أو المنتخبة بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة، أو المؤشرات التي تعكس الأداء السابق، أو أداء وحدات اقتصادية مماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو تعتمد معدلات المؤشرات المستنبطة على متوسط النتائج لمجموعة من الوحدات الاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار أبعاد هذه الوحدات تقريبية.[2]

ثانيا- أهمية الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، وذلك عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة، كما أن الأداء المالي الجيد أصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في البيئة التنافسية، ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي أنه:

فهم مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العميل من المهم فهم مدى تلبية صيغة الاستثمار لاحتياجات العميل، يجب على البنوك توسيع عروضها والعكس صحيح. معرفة مخاطر هذه الصيغة

---

[1]- شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص131.

[2]- زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة البنوك الوطنية العامة في فلسطين)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة، 1433هـ-2011م، ص 20

قبل تقديم هذه الصيغة للعميل، من الضروري تحديد مخاطره وما إذا كانت عالية المخاطر أو متوسطة أو منخفضة. اكتشاف مدى تلبيتها لاحتياجات البنك من أهمية تقييم أداء الصيغة معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك وما إذا كانت تحقق ذلك أي ما إذا كانت الصيغة مناسبة أم لا تستند إلى مخاطر التطبيق. وفهم القضايا والمعوقات التي تعترض التنفيذ أي أن البنوك تريد تحديد المشاكل والعقبات في تطبيق هذه الصيغة. كما تهدف البنوك إلى تحديد مدى احتمالية المنافسة من خلال تقييم أداء أدوات الاستثمار تم اقتراح هذه الصيغة مقابل الصيغة التقليدية.[1]

ثالثا- خصائص وأهداف تقييم الأداء المالي:

1- خصائص الأداء المالي:

تشترط نجاح عملية التقييم الجيد للأداء على مستوى الوظيفة المالية توفر مجموعة من الخصائص شديدة لارتباط بمؤشرات أو معايير تقييم الأداء المالي، وتتمثل بصفة عامة فيما يلي:

أ- الصدق والسلامة: تكمن سلامة أداة القياس في قدرتها على التمييز بين صحتها وموضوعيتها. التي هي من ميزات مؤشرات ومعايير لتقييم الأداء المالي عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ب- الثبات أو الوفاء: أداة القياس وهي دائما تقدم نفس النتائج عندما يتم استخدامها لعدة فترات لقياس شيء واحد، هذه الخاصية دائما محققة عندما يكون المؤشر الكمي وهذا من مميزات مؤشرات ومعايير تقويم الأداء المالي عند تطبيق المعايير المحاسبة الدولية.

ج- الحساسية: وهي القدرة على تمييز عدة أنواع من الأداء المالي، هذا يدل على أنه يوجد اختلاف بين أداءين ماليين فإن المؤشرات أو المعايير[2] يمكنها تدارك ذلك.

د- الكفاية: تكمن في القدرة على تقويم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري...الخ.

---

[1] – www.bltagi.com-op-cit

[2]– دينال خلفات، خلفات دينال، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016، ص 57.

2- أهداف تقيم الأداء المالي:

تسعى المؤسسات عن طريق تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

مراقبة مدى تحقيق المؤسسية لأهدافها المالية المحددة، بناءً على بيانات ومعلومات الأداء المالي من ناحية والخطط المالية المحددة للمؤسسة من ناحية أخرى، وتحديد نقاط الضعف والخلل في أنشطة المؤسسات المالية وإجراء تحليل شامل وشرح أسبابها وعمل على تطوير حلول لها، وتصحيحها، ومحاولة تجنب الأخطاء، وتقديم بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة للجهات التي لها علاقة بالمؤسسة حيث أنها تعمل على اتخاذ القرارات وخاصة المالية، يمكن المستثمرين من معرفة طبيعة النشاط المالي للمؤسسة كما يعما على مراقبة الظروف الاقتصادية ومالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط المديونية، كما يمكنهم من إجراء عملية التحليل والمقارنة والتفسير البيانات المالية وعلاقتها باتخاذ القرار المناسب لأوضاع المؤسسة، ومعرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية مناسبا ومتوا زيا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات أو أن الاستثمار يزيد او يقل عن مستوى النشاط، وفي الأخير يمكن من التأكد من استخدام واستغلال الموارد المالية المتاحة تحت تصرف المؤسسة أفضال استمدا استخدام ووفقا لأهداف المخططة لها.[1]

خامسا- المراحل لتقييم الأداء المالي:

يساعد التطبيق السليم لعملية تقييم الأداء على تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة للوصول اليها حيث تمر هذه العملية بعدة مراحل نذكر منها:

1- مرحلة التخطيط : خلال هذه المرحلة، يتم إعداد قائمة بالميزانيات والتقديرات، وتحديد أدوات التقييم. باستخدامه، وتحدد المركز المسؤول عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

2- مرحلة مقارنة النتائج: في هذه المرحلة، تتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له ة الغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقًا.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لغرض تقييم الداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص 94-95.

3- مرحلة بعد مقارنة النتائج: في هذه المرحلة يتم تحديد ما إذا كان هناك انحراف ، والغرض منها تحليل الانحراف ومعرفة سبب الانحراف ومعالجتها[1].

سادسا- الاركان الأساسية لتقييم الأداء المالي:

ان تقييم الأداء المالي يعتمد على عدة اركان نذكر منها:

1- وجود معايير محددة:

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطًا وثيقًا بمعايير محددة كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء عملي، للحكم على مدى ملاءمة أو عدم كفاية هذه النتائج كمعيار يشير إلى ما إذا كانت قيمة هذه الدرجة عالية أو منخفضة أو ضمن النطاق المتوسط.

2- قياس الأداء الفعلي:

عادة ما يتم قياس الأداء الفعلي أو تقديره بناءً على البيانات المقدمة بواسطة أنظمة المحاسبة والمعلومات المقدمة من خلال البيانات المالية، باستخدام الأساليب الإحصائية ومجموعة أدوات القياس كمؤشرات مالية وتحليل عمودي وأفقي.

3- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

مقارنة الأداء المنفذ بالمعيار لتحديد الانحرافات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، حيث انه من خلالها تتنبأ الإدارة بالنتائج المستقبلية وتمكينهم من تحديد طبيعة الأخطاء التي قد تحدث، من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنبها.

4- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

تعتمد قرارات تصحيح الانحرافات على البيانات والمعلومات المتوفرة حول هدف ومعايير ومقاييس محددة مسبقًا للأداء الفعلي، حيث انها تقارن الأداء المحقق بالأهداف المخطط لها، لذا فإن تحليل

[1]- مشعل جهز المطيري، مرجع سابق، ص19.

الانحراف وشرح سببه يساعد في تقدير الموقف واتخاذ القرار أي يجب أن يكون القرار الصحيح في الوقت المناسب، بناءً على الظروف المحيطة بالقرار[1].

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

سنتطرق في هذا المطالب الى أهم مؤشرات التقليدية والحديثة تقييم الأداء المالي.

مفهوم مؤشرات الأداء المالي:

تعد مؤشرات تقييم وقياس الأداء المالي من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في مجال الأعمال وذلك لأنها توفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات في مجال الربحية والسيولة والكفاءة[2].

ولذلك فان تقييم الأداء المالي للمؤسسة يقوم على عدة مؤشرات تقليدية وحديثة التي تساهم في اظهار الانحرافات وبيان أسبابها وتفسيرها نذكر منها:

أولا- المؤشرات التقليدية:

1- النسب المالية:

عبارة عن العلاقة بين متغيرين، وهي مؤشرات مالية تعكس الظروف المالية الحالية للمؤسسة، لا نهتم باستخراج النسب فقط انما المهم هو تحليل وتفسير هذه النسب.[3]

---

[1]- زاهر صبحي بشناق، مرجع سابق، ص 20-21.

[2] قنون عبد الحق، مرجع سابق، ص 495.

[3]- مسعود درواسي، ضيف الله عبد محمد الهادي، مداخلة بعنوان **دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر** 2011.

ومنه سوف نستخدم المجموعة الاتية من النسب المالية حيث كل منها يقيس جانبا من جونب الأداء للمؤسسة، نذكر منها:

أ- مؤشرات الربحية:

تعبر الربحية عن النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة التي تم القيام بها لتنفيذ الأعمال، أي أن الربحية مؤشر كلي للأداء المالي[1]، نذكر منها التالي:

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أموال الملاك، وقدرتها على تحقيق الارباح، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية

- **الاستثمار (ROI):** توضح هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة على تحقيق عوائد جميع مصادر الأموال التي تم استثمارها سواء كان المصدر مساهمين أو مصادر خارجية (أموال مقترضة طويلة الأجل) وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضرائب/ اجمالي الأصول

- **نسبة هامش الربح الصافي:** وتعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال عدد المبيعات، يتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

هامش الربح من المبيعات = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الأصول

ب- مؤشرات السيولة:

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

[1] – زبيدي البشير، سعدي يحيى، **جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة مجمع صيدال)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، ص 95.

إن هذه النسبة تستخدم لتحديد قدرة المؤسسة على مدى الوفاء بديونها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فإن المؤسسة قادرة على الالتزام بسداد ديونها قصيرة الأجل[1]، يتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

❖ **نسبة التداول السريعة:** مدى قدرة المؤسسة على تحويل أصولها السريعة الى نقد، أي انها تقيس درجة سيولة المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول السريعة = صافي الأصول المتداولة من المخزونات/ الخصوم

المتداولة

❖ **نسبة السيولة الفورية:** تبين هده النسبة مدى قدرة المؤسسة على التسديد الفوري لديون قصيرة الأجل مقارنة بالسيولة الموجودة لديها، أي تسديد التزاماتها في أي وقت، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الفورية = النقديات / الديون قصيرة الأجل

ج – مؤشرات التمويل والاستقلالية المالية:

مدى اعتماد المؤسسة على مختلف مصادرها الداخلية كانت ام الخارجية للتمويل[2]، نذكر منها الآتي:

❖ **نسبة التمويل الدائم:** هده النسبة تقييس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة

نسبة التمويل الدائمة =الأموال الدائمة ÷ الأصول غير الجارية

---

[1]– شنين عبد النور، زرقون محمد، **دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة – دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000–2013)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2015/1، ص 244.

[2]– بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل لمالي وتحليل الاستغلال**، دار هومة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص99.

❖ **نسبة التمويل الخاص:** هي قدرة المؤسسة على تمويل الاستثماراتها بأموالها الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من واحد، دلالة على أن المؤسسة مستقلة أي انها قادرة على التمويل الذاتي لجميع استثماراتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى حجم الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة بحيث: المؤسسة لا تتمتع الاستقلالية المالية. المؤسسة تتمتعls لاستقلالية المالية وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** تمثل مدى قدرة المؤسسة على التمويل الخارجي، حيث كلما قلت هذه النسبة تزيد ثقة الممولين ومن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / الأموال الخاصة

د- مؤشرات المديونية

هذه النسبة تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديون طويلة الأجل.[1]

❖ **نسبة المديونية:** هي نسبة تبين عدم قدرة المؤسسة على تسديد دينها، مما يؤدي الى الزيادة من مخاطر أصحاب القروض والمستثمر. ومنه نستنتج تنه مؤشر ارتفاع غير جيد، ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = مجموع الالتزامات / حقوق الملكية

❖ **نسبة اجمالي الديون للموجودات:** بالنسبة للمقرضون هو مؤشر انخفاض إيجابي ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة اجمالي الديون للموجودات = مجموع الالتزامات / مجموع الاصول

[1]- عبد الغفار الحنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدر الجامعية، 2009، ص68.

2 – مؤشرات التوازن المالي:

وتتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.

أ– رأس مال العامل(FR): هو الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل، وهو الفائض المستخدم اثناء دورة الاستغلال كما أنه يقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير[1]، ويمكن حسابه بطريقتين:

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ب – احتياج رأس المال العامل (BFR):

تم تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الذي تحتاج المنظمة بالفعل إلى تلبيته السيولة مطلوبة عند استحقاق الدين قصير الأجل، ذلك للحفاظ على استمرار دورة الاستغلال وهذه الأخيرة يترتب عليها تغطية احتياجاتها بصفة دورية وذلك عن طريق مصادر تمويل تكون دورية هي كذلك، على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات[2]، ويعطى بالعلاقتين التاليتين:

العلاقة الأولى:

احتياج رأي المال العامل (BFR) = احتياجات الدورة – موارد الدورة

[1]– شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، زهران للنشر، عمان، 2013، ص 31.

[2]– إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، ط 1، دار وائل للنشر، الجزائر، 3005، ص 62.

العلاقة الثانية

احتياج أرس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

ج- **الخزينة الصافية Tng:** هي صافي القيم الجاهزة التي تستطيع المؤسسة التصرف بها لدورة معينة، وهي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة [1]وتعطى بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

حالات الخزينة:

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة [2]سنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

الخرينة الموجبة	الخزينة السالبة	الخزينة الصفرية
رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة **FR>BFR**	احتياجات راس المال العامل أكبر من رأي المال العامل **BFR>FR**	رأس المال العامل مساوي لاحتياج راس المال العامل **FR=BFR**

المصدر: إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مصدر سبق ذكره.

[1]– كلاش مريم، بهلول نور الدين، **دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مجمع صيدال–**، جامعة سوق أهراس (الجزائر)، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمينية مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد: 11 / العدد: 03 – خاص (أفريل 2021)، ص442.

[2]– إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مصدر سبق ذكره، ص 153.

2 -المؤشرات الحديثة

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** عرفت شركة الاستشارة الأمريكية Stern Stewart القيمة الاقتصادية المضافة على أنها "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث ارتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المقترض والمملوك". كما عرفها باحثون بأنها 'القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي انها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال"[1]، ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر)

القيمة السوقية المضافة(MVA): يستخدم مؤشر القيمة السوقية المضافة للحكم على الأداء المالي الداخلي للمؤسسة، من خلال تحفيز المسيرين:

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \left(\frac{EVAt}{(1+k)t} \right)$$

المبحث الثاني: اتخاذ القرار

تمثل عملية اتخاذ القرار المالي جانبا هاما في العملية الإدارية، قد أصبحت مبنية على أساليب عملية، ومنه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول اتخاذ القرار.

المطلب الأول: عموميات حول اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة في الإدارة، حيث أن أي خطأ يكلف المنشأة أو المؤسسة تكاليف إضافية ولهذا خصصنا هذا المطلب لنقدم فيه معلومات شاملة ومختصرة عن هذه

[1] شنين عبد النور، زرقون محمد، مرجع سابق، ص244.

العملية ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى نقطتين مهمتين تعريف اتخاذ القرار، ومراحل اتخاذ القرار.

أولا- مفهوم اتخاذ القرار:

تم تعريف اتخاد القرار على أنه عملية تقوم على الاختيار الواعي للأهداف معظمها ردود تلقائية أو مباشرة كما عرف أيضا على أنه تحديد ما يجب عمله تجاه مشكلة معينة أو تجاه موقف يتطلب ذلك.[1]

أنه أمر مركزي ومركزي للعملية الإدارية في أي مشروع ويشار إليه عمومًا بالاختيار الواعي والواعي. على أساس التحقق والحساب، عند اختيار بديل مناسب من تلك المتوفرة في حالة معينة، أي أن اتخاذ القرار ليس استجابة تلقائية أو استجابة مباشرة غير واعية، بل هو اختيار البديل المناسب هو أحد البدائل المتاحة في حالة معينة، استنادًا بوعي إلى القياسات والحسابات في تفاصيل الهدف المراد تحقيقه والوسائل التي يجب استخدامها[2].

وبالنظر إلى أهمية تحديد مفهوم اتخاذ القرار قد تفرغ لهذا الغرض العديد من الكتاب والباحثين المختصين بالعلوم الإدارية، والغرض من ذلك هو تحديد مفهوم علمي للقرار يمكن أن يتفق أو يبتعد عن المفهوم الدارج وذلك كما يلي:

يونغ عرف القرار بأنه "الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات المحتملة في المنظمة".[3]

أما هاريسون يعرف القرار بأنه "اللحظة في عملية تقييم البدائل المتعمقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات جعله يتخذ اختيار يوجه آلية قدراته وطاقاته لتحقيق غاياته".

---

[1]- Huber, George, Managerial Decision Making, Glenview, III Scott, Foreman and Company , 1980, p9.

[2]- حسين بالعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص99.

[3]- نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الادارية**، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص75.

لذلك، يمكن القول أن اتخاذ القرار هو عملية عقلانية تعتمد على تحليل جميع البيانات والبدائل المتاحة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات، من تحديد المشاكل إلى اختيار البديل المناسب.[1]

ثانيا- مراحل اتخاذ القرار:

تعتمد عملية اتخاذ القرار على عدة مراحل، تتطلب كل منها عدة خطوات وإجراءات من أجل ذلك للحصول على قرار سليم، هذه المراحل هي:

1- المرحلة التحضيرية (ولادة القرار):

تظم هذه المرحلة مجموعة من العمليات والخطوات المترتبة زمنيا كما يلي:

أ- إدراك المشكلة (تعريف المشكلة): تنشأ المشكلة نتيجة الاختلاف عن الوضع القائم الحالة المرغوبة، أي أن هناك فرقًا بين الهدف أو النتيجة المرجوة والمستوى الإنجاز الفعلي أو الأداء الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو تحديد المشكلة بدقة وبيان حدودها وحجمها وما هو مطلوب هم الذين تسببوا في ذلك، وحددوا المشكلة بدقة، وحددوا أبعادها وعناصرها، وبحثوا في أسبابها الهدف الرئيسي هو جمع المعلومات اللازمة والاستعانة بخبراء داخل وخارج المؤسسة تشخيص المشاكل لأسباب علمية وموضوعية.

ب- تحديد الهدف: إن الهدف الذي يسعى صانع القرار إلى تحقيقه، أو قد يكون تحقيق هدف معين أو تحقيق عدة أهداف، بما في ذلك تلك التي يريد المدير تحقيقها، والتي قد تكون متضاربة وهنا لا بد من المعرفة التامة بأنواع الأهداف العامة والخاصة التي يسترشد بها المديرون في مفاضلتهم بين الحلول البديلة للمشكلة.

ج- فهم المشكلة: إن سوء تشخيص المشكلة وتحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها، إذ أنه لا قيمة لاي علاج مهما كان فعال طالما بني على تشخيص خاطئ، علما أن الرجل الإداري الناجح يستطيع التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها ويستعد لها بقرارات مسبقة إذا ما ظهرت أعراضها، كما يساعد تحديد نوعية المشكلة وطبيعتها في تحديد نوع القرار الالزام لحلها هل هو

[1] محمد فريد الصحن وآخرون، **مبادئ التسيير**، الدار الجامعية، مصر 1999 ص 224.

نهائي أم مؤقت أو مرحلي يمكن تنفيذه على مراحل أم يمكن تنفيذه دفعة واحدة وتصنف المشاكل الإدارية عادة إلى ثالثة أنواع رئيسية هي:

– **مشاكل تقليدية أو روتينية:** وتتمثل في المشاكل التي ترتبط بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وبنشاط المؤسسة ككل، وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها وقد تكون تتعلق بشؤون العمل وسير خطواته.

– **مشاكل حيوية:** وهي التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على نشاط المؤسسة وتحقيقها أهدافها ومستقبلها.

– **مشاكل طارئة:** وقد تكون هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة، كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها.

2 المرحلة التطورية (تنامي القرار): تتكون هده المرحلة من خطوتين[1] وهما:

أ– تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة معينة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته وعلى نتائج تجارب الآخرين عمليا يجب تحديد البدائل التي لها عالقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الادارة ما يلي:

– القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وخاصة الجديدة منها.

– الاعتماد الواسع على التجارب السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الالمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

[1]– كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص47.

ب- تقييم البدائل: يقصد بتقييم البدائل المتاحة وتلزم هذه الخطوة التنبؤ بالمستقبل لأن المزايا أو العيوب لن تظهر إلى في المستقبل، وتنطوي عملية التقييم على الأمور التالية:

- تحديد العوامل الإستراتيجية لكل بديل والتي سيتم تركيز الاهتمام عليها عند القيام بعملية التنبؤ.

- التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل، ومحاولة التنبؤ بكل ما يتعلق بالبديل.

3- المرحلة النهائية (نضوج القرار): وتتألف هذه المرحلة من ستة خطوات وهي:[1]

أ- اختيار أفضل بديل: بعد الانتهاء من تحديد وتقييم كل بديل وتحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة، يمكن لصانع القرار اختيار أفضل بديل يراه مناسبًا القرار هو مقارنة إيجابيات وسلبيات البدائل المتاحة، بحيث تتضمن هذه المرحلة أربعة معايير لاختيار أفضل بديل، هذه المعايير هي:

- المخاطرة هذا يعني أن صانعي القرار يقومون بتقييم مخاطر كل إجراء بناءً على الفوائد المتوقعة.

- الاقتصاد في الجهد تحديد البديل الذي يمكنه إعطاء أفضل النتائج بأقل جهد.

- التوقيت ذا كان الوقت في عجلة من أمرك، فيجب أن يخدم العمل ذلك الوقت، أو يكون موجودًا يتطلب جهداً طويلاً ومتواصلاً وسيكون بطيئاً في البدء في جمع ما هو مطلوب، في بعض الحالات يجب أن تكون الحلول نهائية وترتقي برؤية المنظمة إلى أهداف جديدة.

- قيود الموارد يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تنفذ القرارات وان رؤيته وكفاءته ومهارته هي التي تحدد ما يمكن عمله وما يمكن تجنبه.

ب- تنفيذ القرار: وتعتبر هذه المرحلة متوقفة على مراحل سابقة رغم صدور قرارات وتنفيذها وشيك اتخذ قرارات واقعية وملموسة، لأن القرار لا قيمة له ما لم يتم تنفيذه، وكثيرًا ما نقضي وقتنا جهد ومال للتوصل لقرار معقول ومنطقي وبعد ذلك كل ما يقودنا للفشل في تنفيذه، لذلك بعد اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة، يجب أن يكون القرار أو الحل هو فاعلية التنفيذ لتحقيق الأهداف المرجوة.

[1]- عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص238.

ج- متابعة تنفيذ القرار: من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرار وإزالة أي اعتراض على القرار والحواجز والتأكد من أن إجراءات التنفيذ تتحرك نحو هدف موازنة الحقائق الحالية وبين ما الأهداف، لا تقتصر عملية متابعة اتخاذ القرار على متابعة نتائج التنفيذ ودوره في حل المشكلة، ولكن يجب أن يتضمن تقييمًا لجميع الآثار الإيجابية والسلبية لتنفيذ القرار، أي متابعة جميع عناصر وأجزاء القرار من اجل[1]:

- الكشف عن العقبات التي تعترض التنفيذ السليم للقرار.

- معرفة مدى تقبل المنفذين للقرار وتعاونهم في ذلك ورد فعل من يهمهم القرار.

- تقييم القرار وتقويته بما يتلاءم وتحقيق الهدف.

3- خصائص اتخاذ القرار:

اتخاذ القرار يعتمد على مجموعة من الخصائص المميزة[2]، نذكر منها:

أ- عملية قابلة للترشيد:

ب- تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية:

تنبع هذه الخاصية من حقيقة أن العملية تتأثر بالعوامل النفسية التي تنشأ من شخصية الفرد. المساهمون في صنع القرار، والعوامل الاجتماعية من بيئة صنع القرار.

ج- تمتد في الماضي والمستقبل:

القرار الإداري هو امتداد لقرار سابق، ولكن عندما يمتد إلى المستقبل، فإنه يعتبر رابطًا في سلسلة من القرارات من حيث تأثير القرار على المستقبل.

---

[1]- حسين علي مشرقي، **نظرية القرارات الادارية، مدخل كمي في الادارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997 ص34.

[2]- كنعان نواف سالم، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، (ط1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2003 ص 87-ص 91.

د- تقوم على الجهود الجماعية المشتركة:

تتطلب هذه العملية تضافر الجهود عبر مراحل متعددة. القرار هو ملخص لجهد جماعي.

و- تتصف بالعمومية والشمول:

إنها عامة لأن نوع القرار وأساس اتخاذ القرار وطريقة اتخاذه هي عامة للجميع الشركات شاملة لأنه يجب تمكين جميع المشاركين في صنع القرار لاتخاذها المناصب الإدارية.

هـ- عملية ديناميكية مستمرة:

أنها عملية مرحلية، تنتقل من مرحلة إلى أخرى لتحقيق هدف، والمشكلة تتغير باستمرار إنه يجبر صانعي السياسة على متابعة هذا التغيير لحل المشكلة.

ح- عملية مقيدة وتتسم بالبطء أحيانا:

إن متخذ القرار يخضع لقيود متعددة ويتعرض لضغوط متنوعة كما أنها عملية تتسم بالبطء، لكونها تستغرق وقتا طويلا لاتخاذ القرار.

خ- عملية معقدة وصعبة:

تتطلب نشاطات متعددة، وقدرات ومهارات لإنجازها.

المطلب الثاني: اتخاد القرارات المالية

تعتبر القرارات المالية إحدى أهم المواضيع في الإدارة المالية، كما أن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها إذ أنه محدد لقيمة المؤسسة ومن خلاله تحقق أهدافها المختلفة.

أولا- مفهوم اتخاد القرارات المالية:

كطريقة لصنع القرار، تحظى الإدارة المالية الحديثة بتقدير كبير في الفكر المالي المعاصر خاصة أنه يسعى إلى تحديد أسس القرارات المالية بما في ذلك التوجه الاستراتيجي وتوجه الإدارة على وجه الخصوص، تصبح الإدارة المالية المؤسسية وقرارات الاستثمار وقرارات التمويل قرارات تخصيص الربح هو فن الإستراتيجي الذي يسعى من خلال الإدارة إلى تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تعظيم القيمة.

تعتبر القرارات المالية إحدى أهم مواضيع في الإدارة المالية، كما أن القرار المالي هو الذي يعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطاتها إذ أنه أهم محدد لقيمة المؤسسة ومن خلال تحقق أهدافها المختلفة

تعتبر القرارات المالية إحدى أهم المواضيع في الإدارة المالية، كما أن القرار المالي هو الذي تعتمد عليه المؤسسة في مختلف نشاطا إذ أنه محدد لقيمة المؤسسة ومن خلاله تحقق أهدافها المختلفة.

يتم تعريف اتخاذ القرارات المالية على أنها اختيار الخيار الأفضل من بين العديد من المواقف المالية، إذن يجب زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة معينة، كما يتم تحليلها من قبل محلل مالي (مدير مالي) البيانات أو التقارير المالية، والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها للمساهمة في اتخاذ القرارات المالية[1].

ثانيا- خصائص اتخاد القرارات المالية:

تم تصميم القرارات المالية لتعظيم القيمة السوقية للأعمال، بحيث تشمل هذه القرارات كلا من قرارات التمويل قرارات الاستثمار وقرارات توزيع الأرباح. لذلك، اتخاذ القرارات المناسبة في إطار الخطة الاستراتيجية الجارية للمؤسسات وسياساتها التي توفر الموارد المالية للوظائف المطلوبة لتحقيق أهدافها.

الهدف الرئيسي من اتخاذ القرار المالي هو تعظيم القيمة الحالية للأعمال كما تسعى الإدارة المالية إلى تحقيق أهداف أخرى من خلال هذه القرارات وهي كالتالي التالي: تحقيق التدفق النقدي الكافي؛

[1]- الذهبيو والعزاوي جاسم محمد نجم الله - **(مبادئ الإدارة العامة.منظور استراتيجي شامل)** بغداد الوزيرية مكتب الجزيرة للطباعة، 2005، ص 101.

تشغيل وتحمل المصاريف والأعباء المالية بطريقة مناسبة لضمان استمرارية الأعمال؛ سداد ديونك عندما يحين موعد استحقاقها دون تأخير.

ونذكر الخصائص المالية للمؤسسة[1] كما يلي:

– إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أو فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.

– إن نتائج القرارات المالية في المؤسسة لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

– القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات، الأمر الذي يجب الحدر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

– تكون على لا مستوى المتوسط والطويل ومنه صعوبة إجراء تصليح للأخطاء ما لم تجرى دراسة مؤسسة وبطريقة علمية لكل قرار مالي، أي الحذر والاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المالية المتاحة.

– تخلل عملية صنع القرار المالي جميع جوانب أنشطة الوكالة، مما يخلق نموذجًا متشابكًا مع جميع الوظائف وبالتالي هناك علاقة متبادلة ترضي كل قرار مالي بين جميع وظائف الوكالة.

– تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يمكن التعرف عليها مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه وهو ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات عالية.

ثالثا– أنواع اتخاذ القرارات المالية:

يمكن تقسيم هده القرارات الى أربعة قرارات:

[1]– لوجاني عزيز، **دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي** دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012–2013).

1- قرار الاستثمار:

أ- يقصد بالاستثمار: الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق الاستثمار خلال فترة زمنية محددة للحصول على التدفق النقدي المستقبلي[1]، للتعويض عن[2] القيمة الحالية لتلك الأموال التي تم التنازل عنها للحصول على أصل واحد أو أكثر.

- تقص توقعات شراء العملة بسبب التضخم.

- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول على تدفق رأس المال المطلوب في الوقت المحدد.

ب- خصائص قرارات الاستثمار:

فهي تتجلى في حيث أن كل قرار استثماري يحتوي على العديد من الخصائص[3]، نذكر منها:

- هذا قرار متكرر حيث لا يتم تنفيذ جميع مجالات تطبيق دراسات الجدوى إلا على فترة زمنية معينة.

- تحتوي قرارات الاستثمار على تكاليف ثابتة لا يمكن تعديلها أو استردادها بسهولة.

- تمتد قرارات الاستثمار دائمًا إلى الأنشطة المستقبلية وبالتالي ترتبط عادةً بدرجة معينة من المخاطر.

- يتميز قرار الاستثمار بأنه أكثر قرارات الادارة خطورة وأهمية وذلك ألنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، وال يمكن الرجوع فيه إلا بخسارة كبيرة.

هذا يعني أن قرارات الاستثمار ستقتصر على اختيار نوع الأصل الذي يجب استخدامه تحقيق عوائد مستقبلية على الاستثمار من خلال إدارة المرافق يمكن تقسيم قرارات الاستثمار إلى الفئات التالية:

- **قرارات الاستثمار قصير المدى:** هذه المجموعة من القرارات تدور حول الاستثمار فيها الأصول السائلة، مثل النقدية، التي تشكل جزءًا مهمًا من تدفقات الاستثمار داخل مؤسسة تجارية للاستثمارات

---

[1]- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سالم، **"الاستثمار بالأموال المالية"**، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص 16.

[2]- زياد رمضان، **"مبدأ الاشهار المالي والحقيقي"**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 13.

[3] - عبد الطلب عبد الحميد، **"دراسات الجدوى الاقتصادي لاتخاذ القرارات الاستثمارية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 38.

المؤقتة وحسابات القبض ومخزونات السلع، حيث يتعلق هذا الجزء بقدرة المنشأة على الإنجاز وتعظيم عوائدها وكذلك تحديد وضمان السيولة المطلوبة. يتضمن القرار المالي السليم ما يلي المقياس الاقتصادي الأمثل لحجم استثمار الأصول السائلة.

- **قرارات الاستثمار طويل الأجل**: تتضمن هذه المجموعة من القرارات الإنفاق الاستثماري الاستثمارات طويلة الأجل في الأصول الثابتة المعروفة بمثل هذه القرارات المالية هذا هو أصعب قرار مالي لأنه مرتبط بنوع من الاستثمار يتسم بإدراج مبالغ كبيرة من المال والضمانات باستثناء هذه الاستثمارات، تحدد العوائد السنوية المستقبلية طويلة الأجل.

- **العملية إنتاجية المنشآت التجارية قرارات الاستثمار الإستراتيجي:** ترتبط مجموعة القرارات هذه بالتخطيط الإستراتيجي للمرافق المتمثلة في التوسع والنمو والاستقرار من حيث سيطرتها على السوق المحلي أو التفكير في السوق العولمة.

ج- تصنيف الاستثمار:

يمكن تصنيفه[1]، الى الفئات التالية:

***- تصنيف الاستثمار من وجهة نظر الكاتب VIZZAVONA**

- **استثمارات منتجة:** أين ننتظر من ورائه تحسين عائد (مثل شراء الأدوات).

- **استثمارات غير منتجة:** شراء آلات إدارية متطورة، مثل شراء سيارة تسمح بالنقل المريح.

***- تصنيف الاستثمار من وجهة الكاتب JOEL DEAN:**

يتم تصنيف الاستثمارات من وجهات النظر التالية للمستثمرين على أساس خمسة معايير تتعلق بالأهداف التي وضعها المستثمرون مصدر الربح المتوقع من الاستثمار[2].

- شكل من أشكال الاستثمار.

[1]- علوم التسيير غير منشورة، اختصاص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013، ص30.

[2]- لوجاني عزيز، مرجع سابق، ص 61.

- العلاقة مع التطور التكنولوجي.

- التأثير الاستراتيجي.

من حيث طبيعة الاستثمار ينقسم الاستثمار إلى استثمار مالي واستثمار مادي حسب طبيعته:

الاستثمار المالي: يشمل الاستثمار المالي الاستثمار في الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع، إلخ

الاستثمار المادي: الاستثمار المادي هو استخدام الأموال للحصول على أصول مادية ملموسة مثل البناء، العقارات، الآلات، إلخ.

تصنيف الاستثمار حسب جنسيته يتم التصنيف من هذا المنظور[1]، الى:

الاستثمار المحلي: يشمل جميع فرص الاستثمار المتاحة في السوق المحلي بغض النظر عن نوعها والأداة المالية للاستثمار المستخدم.

الاستثمار الأجنبي: ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الخارجية بغض النظر عن الأداة الاستثمارات المستخدمة. يتم إجراء الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الأفراد والمؤسسات المالية.

- **الاستثمار البشري:** يتمثل في العنصر البشري من تربية وصحة، تكوين وتدريب حيث يعتبر عنصر هام للمؤسسة والمجتمع.

2- قرار التمويل:

يعتبر التمويل بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى.

[1]- أحمد بوراس، **"تمويل المنشآت الاقتصادية"**، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص24.

أ- تعريف التمويل:

يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة.[1]

ب – تعريف قرار التمويل:

هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل تعظيم القيمة السوقية للسهم.[2]

تضمن قرارات التمويل كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمار ومن المهم التأكيد عليها الشغل الشاغل للمديرين الماليين قبل اتخاذ قرار التمويل هو التأكد من توفر الأموال المطلوبة:

- استثمارها في المجالات الاكثر فائدة
- توفيرها خلال فترة زمنية مناسبة.
- توفيرها في الوقت المناسب.
- توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.

ج- مصادر التمويل:

يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى مصادر أموال قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل والشكل التالي بوضح أنواع هذه المصادر:

[1]- أحمد بوراس، **مرجع سابق**، ص24.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **"الادارة المالية المتقدمة"**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 72.

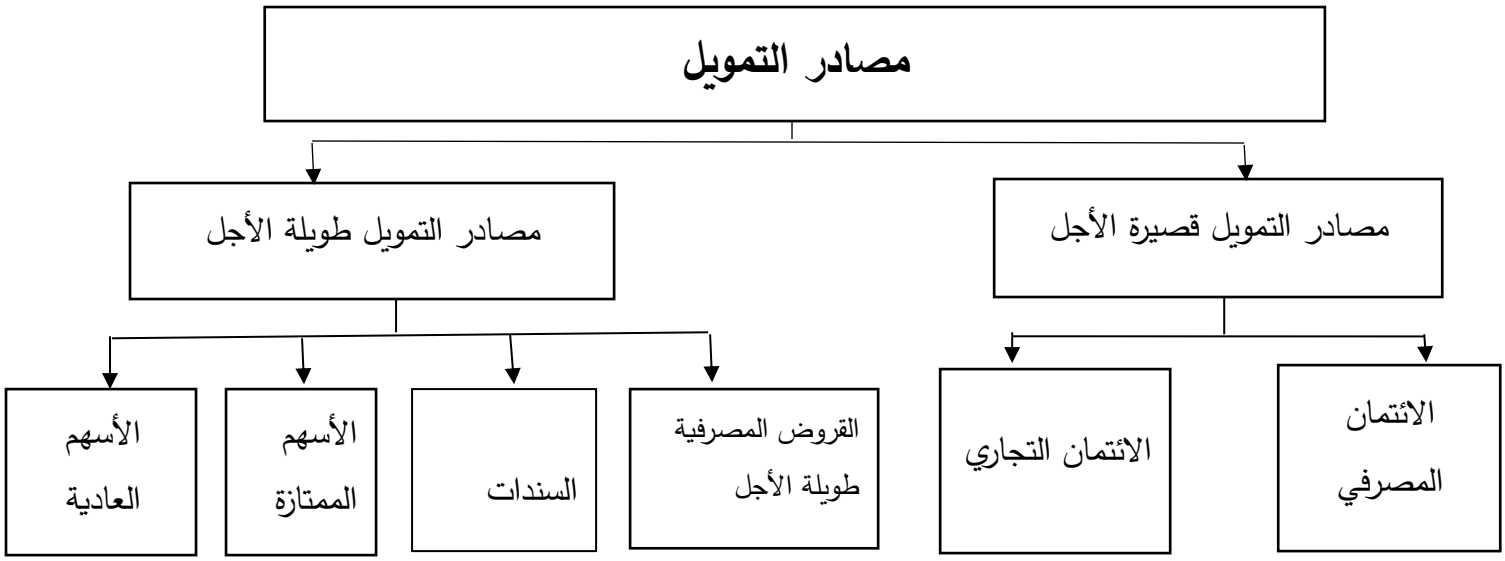

المصدر: دريد كامل الشيب، مصدر سبق ذكره، ص 199.

1. مصادر التمويل طويلة الأجل:

تلك التي تدوم أكثر من عام وتستخدم للاستثمار طويل الأجل ينقسم الطلب الدائم على جزء من الأصول المتداولة[1]، وتنقسم الى قسمين:

أ- مصادر التمويل الخارجي: هي موارد تم الحصول عليها من خارج المشروع ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **أموال الملكية:** وهي:

* **الأسهم العادية:** الأسهم هي وثيقة فئة واحدة متاحة للاكتتاب العام ولديها القدرة على التداول حاملها غير قابل للتجزئة ولن يتم الدفع له في تاريخ محدد، مما يعني أنه أبدي طوال حياته هذا المشروع.

* **الأسهم الممتازة:** هي الأسهم التي تمنح حامليها مجموعة من الامتيازات التي توضح الفرق بين الأسهم والأسهم يحصل المساهمون العاديون ونيابة عن حاملي الأسهم على نسبة مئوية ثابتة من

[1]- دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الادارة المالية المعاصرة"، دار ادليسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص218-227.

الأرباح، ويحصل المساهمون على حقوقهم أولاً في حالة التصفية، على غرار الأسهم العادية، لا يحق لحملة الأسهم الممتازة التصويت في التصفية. الجمعية العامة.

- **الأرباح المحتجزة:** هو مجموع الأرباح المتراكمة على مر السنين والتي لا توزع للاستغلال. يزيد من فرصة تعويض الخسائر المحتملة أو استخدامها لتمويل مشاريع جديدة في المستقبل يمكن إجراء اقتراض جديد إذا كان رأس المال مطلوبا.

ب- مصادر التمويل الداخلي: تصنف كما يلي[1]:

أ- المؤونات: هي المبلغ الإجمالي للأموال المتاحة للاستجابة للحوادث المحتملة التي لها تأثير مباشر على أنشطة الوكالة، وهي مصنفة على أنها إلى ثلاث مجموعات:

- أحكام لتدهور قيمة العملاء والأوراق المالية وحقوق الأعمال.

- الأعباء واحتياطيات الخسائر للمخاطر والضمانات وما إلى ذلك.

- مخصصات التدهور في قيمة المخزون.

ب- مخصصات الاهتلاكات:

يتم تعريفه على أنه بنك لا يستخدم الأموال الحالية، حتى لو كان يتطلب خصمًا جزئيًا محتفظ بها من الدخل لفترة من الوقت حتى يلزم استبدال الأصل بأقساط مخصومة الاستهلاك.

ج- الارباح المحتجزة:

هي الارباح المتحصل عليها من النتيجة الاجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.

2- مصادر التمويل قصيرة الأجل: يتم استخدامه لتمويل الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل. يأتي التمويل قصير الأجل من مجموعة متنوعة من المصادر[2]، يمكن تلخيصها في نوعيين رئيسين:

[1]- محمد عبد العزيز عبد الكريم، **الادارة المالية والتخطيط المالي**، مكتبة عين شمس، مصر،1995، ص91.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، مرجع سبق ذكره، ص82.

أ- الائتمان المصرفي:

تتطلب المشاريع عادةً تمويلًا قصير الأجل خلال دورة الاستثمار التشغيلي فترة زمنية محددة لتلبية الطلب أو التوسع في النشاط المؤسسي خلال الدورة الحالية، وعادة ما يحددها البنك سداد مبلغ القرض في أقل من عام.

ب- الائتمان التجاري:

هو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل يقدمه مورد إلى مشتريٍ مقابل شراء سلع لإعادة بيعها أو استخدامها كمادة خام لإنتاج سلع تامة الصنع، يحتاج المشتري إلى هذا التمويل حالة رأس المال العامل غير كافية.

3- قرار توزيع الأرباح:

هو قرار مالي متعلق بتوزيع الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة جميع القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح تحديد نسبة الأرباح النقدية المراد توزيعها على المساهمين وتوقيت هذه التوزيعات تحديد نسب التوزيع وتقدير العوائد في شكل احتياطي أرباح داخل المنشأة، والتي تعتبر مصدرا هاما للتمويل الذاتي وهذه القرارات من القرارات المالية الهامة بسبب الرغبات المتضاربة بين المستثمرين الذين يرغبون في إضافة عوائد نقدية سريعة من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح ، ورغبة الإدارة في زيادة الاحتفاظ والحجم توزيعات الأرباح الموزعة على عملية التوسع الاستثماري داخل المنشأ.

المطلب الثالث: مراحل واهداف اتخاذ القرارات المالية

أولا: مراحل اتخاذ القرارات المالية:

تتمثل مراحل اتخاذ القرار[1] فيما يلي:

[1]- عبد الغفار حنفي، **"أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 45-47.

1- مرحلة البحوث والدراسات:

البحث العلمي في مجال الإدارة المالية يعني التحقيق المنهجي للمعلومات الواردة في التنظيم الرسمي، بحيث يمكن تحسين جودة القرارات المتخذة في الميدان، بمعنى آخر، مقارنة بالقائمة الإيرادات على مدى السنوات القليلة الماضية، وكذلك التكاليف والأرباح، للكشف عن التغيرات وأشكالها، عن طريق الزيادة أو النقص، في هذا الصدد، يمكن استخدام طرق مختلفة لجمع المعلومات لقياس درجة التقلب أو الاستقرار تدفق الأموال والتغيرات في القيمة.

2- مرحلة التحليل لاتخاذ القرار:

هناك نوعان من الإجراءات لتحليل البيانات، يتم تطبيق الأول على البيانات المستخرجة من البحث يتم استخدام الأساليب الكمية في التحليل كأساس لاتخاذ القرار، والفئة الثانية هي البحث الاستدلالي، وهو وضع مجموعة من الافتراضات المنطقية المعقولة حول الظواهر المالية التي يهدف البحث إلى اختبارها واستخلاص استنتاجات من صحة الافتراضات واتخاذ القرارات المالية وفقًا لذلك.

3-مرحلة التخطيط والرقابة:

لضمان اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، يجب أن تكون هناك خطة واقعية وميزانية أداء مفصلة. والرقابة، وأفضل طريقة لتنفيذ القرارات هي تطبيق نظام الميزانية على كل فرع من فروع المخطط التنظيمي. يوضح الرسم البياني أدناه مراحل القرار المالي:

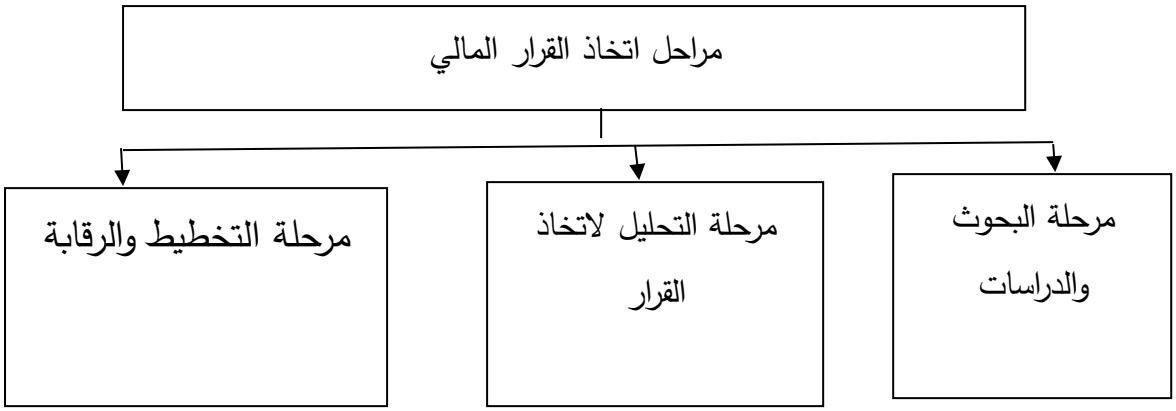

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا- أهداف اتخاذ القرارات المالية:

تتمثل أهم اهداف عملية اتخاذ القرار[1] فيما يلي:

1- هدف تعظيم الأرباح:

في علم الاقتصاد، غالبًا ما يُشار إلى هدف تعظيم الربح على أنه الهدف الذي تحققه مع كل جهد المؤسسات، حيث يركز هدف تعظيم الربح على التحسين والاستخدام الفعال لموارد رأس المال، وللأسباب التالية:

- الربح ضروري للحصول على رأس المال اللازم.

- تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة من أجل مواصلة أنشطتها العمل.

- يقيس الربح الجهد المبذول لتحقيق هذه الأهداف.

2- هدف تعظيم ثروة المالكين:

على الرغم من أن العديد من رجال الأعمال والرأسماليين يؤمنون إيمانًا راسخًا بتعظيم الربح، لقد تم انتقاده من قبل العديد من منظري الإدارة لإحاطة هذا الهدف غموض وإهمال العديد من المتغيرات المهمة، والتحول نحو هدف تعظيم ثروة المالك، على النحو التالي:

- على المدى الطويل، قد يظهر هدف تعظيم الربح في المؤسسة.

- توقيت الربح.

- خدمة المجتمع.

- المخاطر المرتبطة بالتدفق النقدي.

[1]- أسعد حميد العلي، **"الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"**، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص20 -23.

المبحث الثالث: العلاقة بين الأداء المالي واتخاذ القرارات المالية

ان استمرارية المؤسسة تتركز بشكل كبير على اتخاذ قراراتها، التي تخص إدارة نشاطاتها في المدى القصير أو الطويل، لدى سنحاول من خلال هذا المبحث إظهار العلاقة بين الأداء واتخاذ القرارات المالية، وفيما تتمثل هذه العلاقة وذلك بالمرور بثلاث مطالب حيث ستتطرق في المطلب الأول الي الموازنات التقديرية، وفي المطلب الثاني الى التكاليف المعيارية، أما في المطلب الثالث والأخير سنتطرق الى لوحة القيادة.

المطلب الأول: الموازنة التقديرية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالموازنة التقديرية إلى أن مجملها يعرفها بانها أداة للمراقبة والتخطيط، حيث عرفت على أنها "خطة شاملة منسقة تعبر بشكل مالي عن أنشطة وموارد الوحدة الاقتصادية خلال فترة مقبلة"[1].

أولا- أهداف الموازنة التقديرية:

هناك العديد من الأهداف[2]، نذكر منها الآتي:

أ- التخطيط: من أهداف الموازنة هو التخطيط على مستوى المؤسسة وفي إستراتيجية مدروسة، ومثال ذلك التخطيط لمبيعات في ظل الطلب السوقي، ويجب أن يكون هناك تقييم علمي للنتائج المحققة الاختيار بين النتائج المتاحة وتحديد الخطة المثالية.

ب- الرقابة: وتكون من خلال متابعة تنفيذ الانشطة ومقارنة بين النتائج المحققة إلى أن تحديد الانحرافات الحقيقية.

[1]- محمد موسى النجار، **العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين، ص 18.

[2]- طارق عبد الرحمان حماد، **لموازنات التقديرية -نظرة متكاملة -**، الدار الجامعية الجزائر، 2001، ص13.

ت- التنسيق: وهو تنسيق مهام الموازنة وفقا لنشاطاتها المختلفة، وذلك من أجل الوصول إلى أهدافها المرجوة، يعني المؤسسة إذا أرادت الرفع من حجم المبيعات فإن الإدارة المكلفة بالإنتاج مكلفة بالزيادة من كمية المنتجات.

ثانيا- أنواع الموازنات التقديرية:

هنالك العديدة من اشكال الموازنات التقديرية وتكوف على شكل تنبؤات، حيث يقوم المسيرون بإعداد خطة عمل تكمن في تقسيم الأهداف الرئيسية إلى عدة اهداف فرعية في شكل خطط تعرف بالموازنات لمدة زمنية محددة، ومقارنة مستمرة بين الموازنات التقديرية والنشاط الحقيقي، ينشأ عنها ظهوره الانحرافات واستغلال هذه الاخيرة يشكل لنا المراقبة، ويمكن تصنيفها الى ثلاث مجموعات [1]:

1- **موازنات الاستغلال:** التي تشمل:

موازنة المبيعات؛ موازنة الإنتاج؛ موازنة التموين.

2- موازنة الاستثمارات.

3- **موازنة الخزينة.**

المطلب الثاني: التكاليف

هي تكاليف محددة مسبقا على أسس علمية مدروسة، بحيث تصبح مقياسا لما يجب أن لا تتعداه تكلفة الأداء الفعلي في ظل توافر الظروف المناسبة التي تمكن من التوصل بمستوى الأداء الى درجة الجودة المطلوبة حيث أن

الانحراف = التكاليف الفعلية – التكاليف المعيارية

[1]- شريف غياض وفيروز رجال، مداخلة **"الموازنة التقديرية أداة لصنع القرار"**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010، ص7.

التكاليف المعيارية = حجم النشاط المعياري × تكلفة وحدة النشاط

التكاليف الفعلية = حجم النشاط الفعلي × تكلفة وحدة النشاط

أولا– خصائص التكلفة المعيارية:

– ينطبق هذا المعيار على البحث العقلاني.

– يجب أن يكون للمعايير قيم محددة.

– تساعد هذه الطريقة في تحليل الانحراف بين القيمة القياسية والقيمة الحقيقية.

– أن تكون مرجعا لمبدأ الإدارة بالاستثناء.

ثانيا– أهداف التكلفة المعيارية:

– تحديد مسؤوليات الأداء.

– تشجيع وقياس الكفاءة الإنتاجية.

– تحقيق السيطرة على عناصر التكلفة.

– قياس تكلفة الوحدات الإنتاجية.

– تحديد سعر بيع المنتج.

– تحدد أوجه القصور في المصدر وفعالية الضوابط جودة المعايير المستخدمة، والتي يجب مراعاتها بعناية عند تطوير المعايير.

المطلب الثالث: لوحة القيادة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم حول لوحة القيادة وأهم أدواتها.

1- تعريف لوحة القيادة:

لوحة المعلومات هي مستند يلخص جميع المعايير التي تستخدمها الشركة لتقييم أدائها، سواء كانت كذلك الإستراتيجية أو العمليات، إنها أداة لتصور المعلومات الأساسية حول إدارة الشركة التي أنشأتها الوحدة. تنطبق ضوابط الإدارة على القدرة على تحليل الفجوة بين الأهداف والنتائج لاتخاذ القرار اجراء تصحيحي. يتم تعريف لوحة القيادة على أنها مجموعة من المؤشرات التي يختارها المسؤولون كمعيار للإشارة إلى مدى انتشارها تحقيق أهدافهم، كما يسمح للمديرين بفهم حالة وتطور موضوع ما في المنظمة أو جزء منها لذلك يتم إعداد لوحات المعلومات وفقًا لمستوى المسؤولية ذي الصلة، الاستراتيجي أو العملي من ناحية، ومن ناحية أخرى وفقًا لجهة أخرى في الوكالة أو الإنتاج أو التسويق أو إدارة أو فرع آخر ذي صلة، وكل مجموعة من هذه المجموعات مؤشرات واستخدامات خاصة[1].

أدوات لوحة القيادة:

أ- النسب:

أنها علاقة بين مجموعتين أو عنصرين ماليين أو كميين حتى تؤدي هذه النسب يجب أن يكون تقييمها وقيادتها أصيلًا وسهل الفهم قد تكون النسب في بعض الأحيان متشابهة في المعنى وفي أوقات أخرى قد لا تعطي معنى محددًا، لذلك يجب توخي الحذر في اختيار النسب بناءً على ما تتكون منها والمعنى الذي يمكن أن تمنحه.

ب- التمثيل البياني:

هي أكثر سهولة للاستيعاب وأكثر تعبيرا عن حالة تطور المؤسسة، فالتمثيل البياني هو عبارة عن أشكال هندسية معبرة عن بعض النسب أو الجداول، غير أن هذا التمثيل البياني يكلف وقتا طويلا

[1]- ناصر دادي عدون، معزوي ليندة، لهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في لمؤسسة الاقتصادية (حالة البنوك)، دار المحمدية العامة الجزائر، 2004، ص40.

لإعداده، وهو الأمر الذي لا يتناسب مع ضرورة سرعة تقديم البيانات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في أقرب وقت ممكن، لذلك فإن الاعتماد على التطبيقات المعلوماتية له دور مهم في هذا المجال.

ج- الجداول:

هذه الأداة هي الأداة الأكثر استخدامًا في لوحة القيادة وعادةً ما تكون مصدر جميع الأدوات شكل وهندسة أخرى، ثم يقوم بترتيب المعلومات في شكل أعمدة وصفوف، مما يتيح المقارنة معلومات مختلفة، سواء كانت مقارنة بين النتائج المقدرة والمتحققة، مما ينتج عنه اختلافات أو مقارنات بين السلاسل الزمنية أو بنسب مختلفة. لذا اختر أفضل واحدة من هذه الأدوات عن الآخر يختلف حسب طبيعة مستخدميه وقدرتهم على استيعابهم.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم الأداء يظهر فعلا كمفهوم جوهري يستدعي ضرورة الاهتمام به ومتابعته من طرف جميع المؤسسات وبالأخص الاقتصادية منها باعتباره المحدد الرئيسي لقدرة هذه المؤسسات على تحقيق استراتيجيها وبلوغ أهدافها، ويمكن القول أن تقييم أداء المؤسسة يتمثل في تقييم أنشطتها على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في اي فترة من الزمن، ومنه عملية التقييم تعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال تقييم المؤسسة، إبراز الوضعية المالية للمؤسسة والمساهمة في تعديل وتفسير اقرارات المالية.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار النظري العام لهذا البحث، فسنحاول من خلال هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي لهذا الموضوع، حيث تم اختيار البنك الوطني الجزائري –عين تيموشنت–، لتكون محلا للدراسة.

وتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المطلب الأول: تعريف واهداف البنك الوطني الجزائري

أولا- تعريف البنك الوطني الجزائري:

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التجارية في الجزائر ويدل اسمه على أنه بنك عمومي ظهر بعد التأميم ولا يمكن أن ندرك تأسيس هذا البنك إلا بإظهار تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة وبدأ عمله على أساس 53 وكالة مأخوذة من القرض المالي وبرأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري. اضافتا إلى تمويل البنك الوطني الجزائري لقطاع الصناعة والتجارة فأنه كان يمول أيضا قطاع الزراعة وذلك إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982.[1]

ثانيا- أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري العديد من الأهداف نذكر منها:

- فتح العديد من الوكالات في كل الولايات الوطنية، وهذا بهدف التوسع.

- مواكبة التقدم التكنولوجي، وذلك من خلال إدخال تقنيات ووسائل حديثة، في ظل الإصلاحات النقدية.

- تطوير العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع...إلخ.

- كسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

- تلعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

[1] - معلومات مقدمة من طرف الوكالة

المطلب الثاني: موارد ومهام البنك الوطني الجزائري

أولا– موارد البنك الوطني الجزائري:

تشتمل موارد البنك الوطني على[1]:

– رؤوس الأموال الاجتماعية وتم الانطلاق من 21 مليون دج.

– الاحتياطات والمؤونات والأرباح.

– السلف من الخزينة العمومية لتمويل برامج الاستثمار.

– المصدر الرئيسي للموارد خاصة منها الودائع الجارية (تحت الطلب).

– المحاصيل المحصل عليها لقاء خدمات للزبائن كعمولة الخصم.

– نسب الفوائد المحصلة عليها من القروض الممنوحة للزبائن.

– الميزانية المحددة من طرف المديرية العامة.

– العمولات عند الخصم بالأوراق المالية وبيع السندات.

– جميع الوسائل المالية الأخرى الناجمة عن نشاطه.

ثانيا– مهام البنك الوطني الجزائري:

تمثل مهام البنك الوطني الجزائري في ما يلي:

– تمويل المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

– تقديم و منح القروض بجميع أنواعها.

– اتباع سياسة الحوكمة وذلك عن طريق المساهمة في تنمية الجمعات المحلية و كذلك تنمية الاقتصاد.

[1] – معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

– تنمية عملية الاستثمار، وكل العمليات التي لها صلة بالقروض.

– تنفيذ الخطط الوطنية في مجال الائتمان قصير ومتوسط الأجل على أساس البنية التحتية المصرفية التقليدية حول ضمانات المخاطر والقروض وتسهيلات التمويل والسحب على المكشوف والائتمان حول البضائع والخصومات والائتمان المستندية.

– منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا إلى غاية سنة: 1982 تاريخ إنشاء بنك الفلاحة؛ BAD والتنمية الريفية.

– منح الائتمان للمؤسسات الصناعية والتجارية.

– تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

– القيام بمختلف العمليات البنكية نقدا عن طريق الشيكات أو الكمبيالات.

– إيجار الصناديق الحديدية.

– جمع الودائع من الجمهور على خلاف أنواعها: ودائع تحت الطلب، ودائع الآجال.

– تمويل التجارة الخارجية.

– دارسة كل العمليات البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم.

– القيام بمختلف خدمات الوساطة نسبة إلى عملية الشراء والبيع والاكتتاب بالسندات العامة (الصادرة عن الدولة) والأسهم.

– تسليم القيم المنقولة وتحويلها أو رهنها.

– كما أن البنك يساهم في أرس مال عدة مؤسسات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

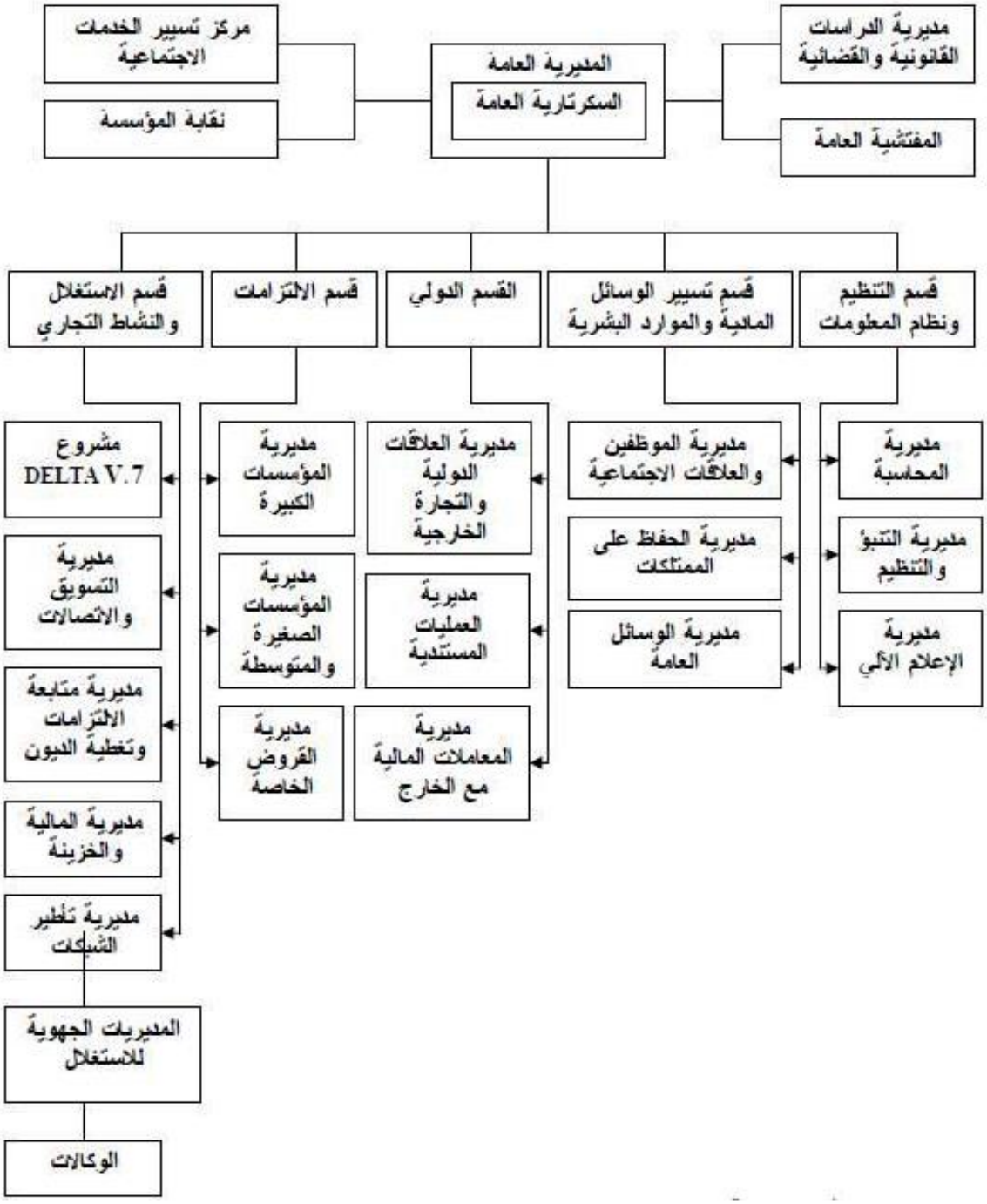

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

استعراض أهم خطوات المنهجية والإجراءات التي يتم الاعتماد عليها وذلك من خلال: مراحل الدراسة، تحليل البيانات الشخصية، تحليل بيانات الدراسة، اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة عينة الدراسة

يتمثل في جميع عمال البنك الوطني الجزائري لولاية عين تيموشنت، وتتكون العينة من 40 عامل من داخل المؤسسة.

المطلب الثاني: جمع بيانات الدراسة

لقد تم إعداد الاستمارة حول موضوع دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية، حيث تعتبر هذه الاستمارة كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

وكانت هذه الاستمارة عبارة عن استبيان موجه لموظفين البنك للإجابة عليه، والهدف من الاستبيان إظهار العلاقة بين الأداء المالي اتخاذ القرارات المالية.

تحتوي استمارة البحث التي تم الاعتماد عليها على قسمين:

القسم الأول: معلومات عامة (بيانات شخصية)

الجنس: على المستويين الذكر والأنثى.

العمر: على أربع مستويات، أقل من 30 سنة، من 30 إلى 40 سنة، من 41 إلى 50 سنة، من 51 فأكثر.

المؤهل العلمي: على ثلاث مستويات، بكالوريا، ليسانس، دراسات عليا والشهادات التطبيقية.

سنوات الخبرة: على أربعة مستويات، من سنة إلى 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، من 10 إلى 15 سنوات، أكثر من 15 سنة.

القسم الثاني: بيانات الدراسة

وينقسم إلى أربع محاور وهي:

أولا– مدى كفاية المعلومات المالية يضم 3 فقرات.

ثانيا– استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية يضم 5 فقرات.

ثالثا– القرارات المالية في المؤسسة ويضم 6 فقرات.

رابعا– الأداء المالي والقرارات المالية ويضم 3 فقرات.

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة وصدقها

من أجل التعرف على إجابات عمال البنك الوطني الجزائري قد تم استخدام مقياس ليكارات الثلاثي، حيث يسمح هذا المقياس بحساب درجة موافقته أو عدم موافقته على العبارات المقترحة.

الجدول رقم (01): درجة مقياس ليكارات

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، ص 538.

وتم تحديد مستوى الفعالية في كل محور من محاور الاستبيان طبقا للمقياس بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح للاوزان (الدراجات) بالشكر التالي:[1]

$$0.66 = 3/2$$

وقد حسب طول الفترة على أساس أن الاوزان الثلاثة من 1 إلى 3 محصورة بينهما مسافتين، وطبقا لقيم المتوسط الحسابي المرجح تم تحديد اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة كما في الجدول التالي رقم (02):

جدول رقم (): مقياس المتوسط الحسابي المرجح لاتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة

التصنيف (الرأي)	غير موافق	حيادي	موافق
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 3

المصدر: عز عبد الفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 538.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

أما الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان نوجزها فيما يلي:

-**النسب المئوية والتكرارات** : تم الاعتماد عليها من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

- **المتوسط الحسابي ($\bar{x}$):** وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة.

[1]- عز عبد الفتاح، مرجع سابق، ص583.

- **الانحراف المعياري (σ):** وهو مقياس من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري منخفضًا.

-ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق الاستبيان.

- اختبار العينة الواحدة t test

صدق الاستبيان:

فبعد صياغة الاستمارة بتوجيه الأستاذ المشرف في هذا المجال في عين تيموشنت، بالإضافة إلى دراسة مدى دقة صياغة العبارات المقترحة وخدمتها للموضوع المدروس.

ثبات الاستبيان:

طريقة ألفا كرونباخ: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط؛ بعبارة أخرى إن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيرها بشكل كبير، فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان على أفراد العينة المبحوثة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

ومن أكثر الطرق شيوعا لقياس الثبات هي طريقة ألفا كرونباخ، ولمعرفة مدى ثبات أداة القياس، ولقد تحققت من صدق استبيان الدراسة من خلال هذا المعامل "ألفا كرونباخ".

والجدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل أسئلة الاستبيان

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
17	0.652

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المخرجات spss.

تبين أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.652 وهي قيمة تفوق النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين والمقدرة بـ 0.6، وهذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة.

أما بالنسبة لكل محور من محاور الاستبيان فقد كانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ ومعامل الصدق لكل محور من محاور الاستبيان

الرقم	بيانات الدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
أولا	مدى كفاءة المعلومات المالية	03	0.315
ثانيا	مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية	05	0.536
ثالثا	القرارات المالية في المؤسسة	06	0.908
رابعا	الأداء المالي والقرارات المالية	03	0.559
كل فقرات الاستبيان		**17**	**0.652**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

المبحث الثالث: عرض بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: وصف عينة الدراسة

يتضمن وصف عينة الدراسة التحليل الإحصائي للمعلومات العامة للاستبيان من خلال تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

1- الجنس: الجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجدول رقم (): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	تكرار	النسبة (%)
ذكر	21	52.5
أنثى	19	47.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

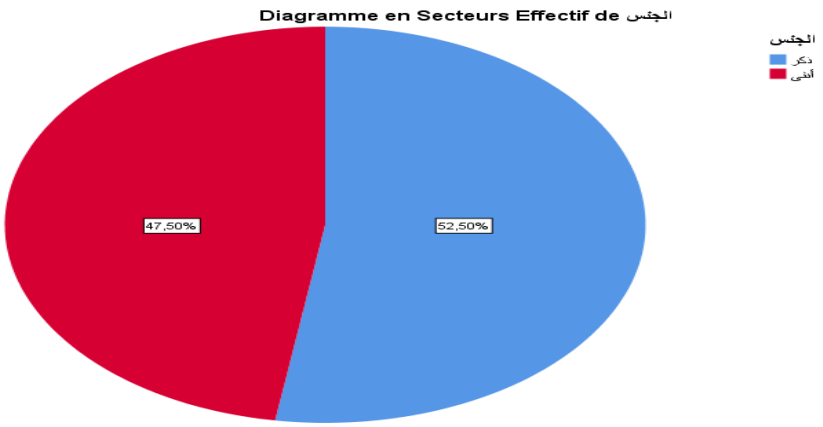

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية نلاحظ أن فئة الذكور يمثلون نسبة 52.5% من أفراد العينة، تقابلها نسبة الإناث بنسبة 47.5%، ومنه نستنتج أن الفئة الغالبة فئة الذكور ومنه أغلب عمال البنك الوطني الجزائري ذكور.

2- العمر: قسمنا عينة الدراسة حسب العمر إلى ثلاث فئات وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (): **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	16	40
من 30إلى 40 سنة	16	40
من 41 إلى 50 سنة	06	15
أكثر من 50 سنة	02	02
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم (02): توزيع مفردات العينة حسب العمر

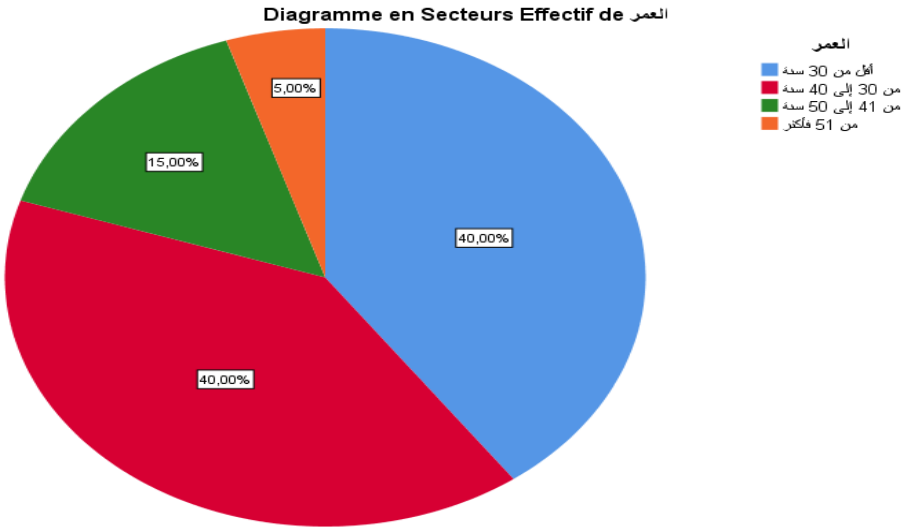

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه والدائرة النسبية نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة الذين كانت أعمارهم من 30 إلى 40 سنة يمثلون نسبة 40%، تليها فئة الأفراد الذين سنهم أقل من 30 سنة بنفس النسبة، تقابلها فئة الأفراد الذين سنهم بين 41 إلى 50 سنة بنسبة 15%، وفي الأخير نجد فئة الأفراد الذين سنهم أكثر من 50 سنة بنسبة 5%.

3- المؤهل العلمي: تضم عينة الدراسة مجموعة من العمال ذوي مستويات تعليمية مختلفة موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالوريا	12	30
ليسانس	20	50
دراسات عليا وشهادات تطبيقية	08	20
المجموع	**40**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (03): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

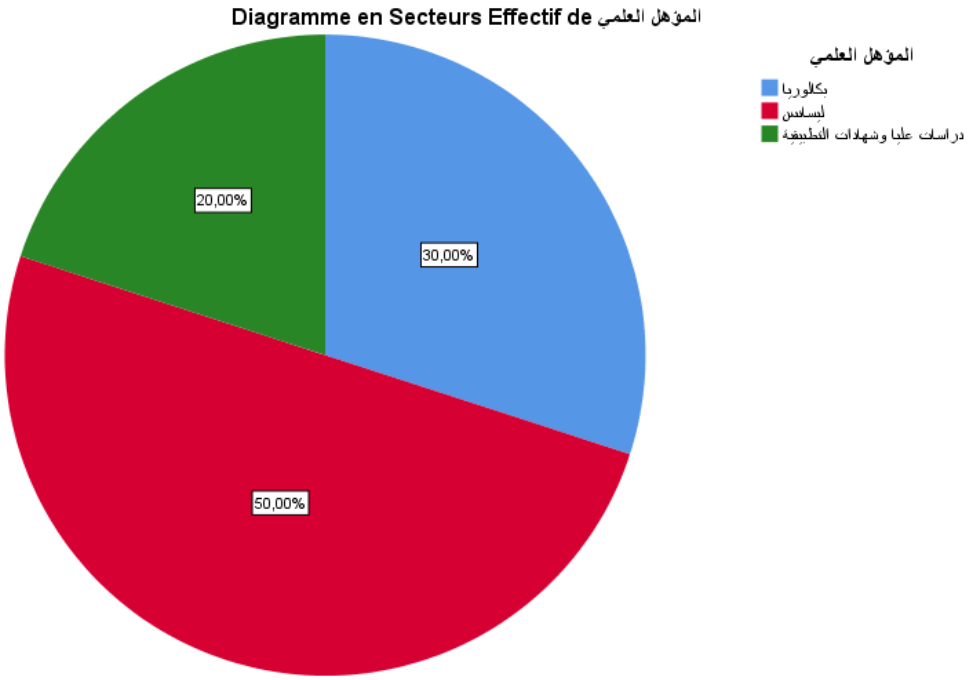

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

بالنسبة للمؤهل العلمي نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن أغلبية أفراد العينة يحملون مؤهل علمي ليسانس بنسبة 50%، تقابلها نسبة 30% تمثل الأفراد الذين يحملون شهادة بكالوريا، تليها نسبة 20% تمثل فئة الأفراد الذين يحملون شهادة دراسات عليا وشهادات تطبيقية– **سنوات الخبرة:** تضم عينة الدراسة مجموعة من العملاء ذو خبرة في العمل كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (): **توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة**

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
من 1 إلى 5 سنوات	16	40
من 5 إلى 10 سنوات	12	30
من 10 إلى 15 سنة	06	15
أكثر من 15 سنة	06	15
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

الشكل رقم (05): توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة

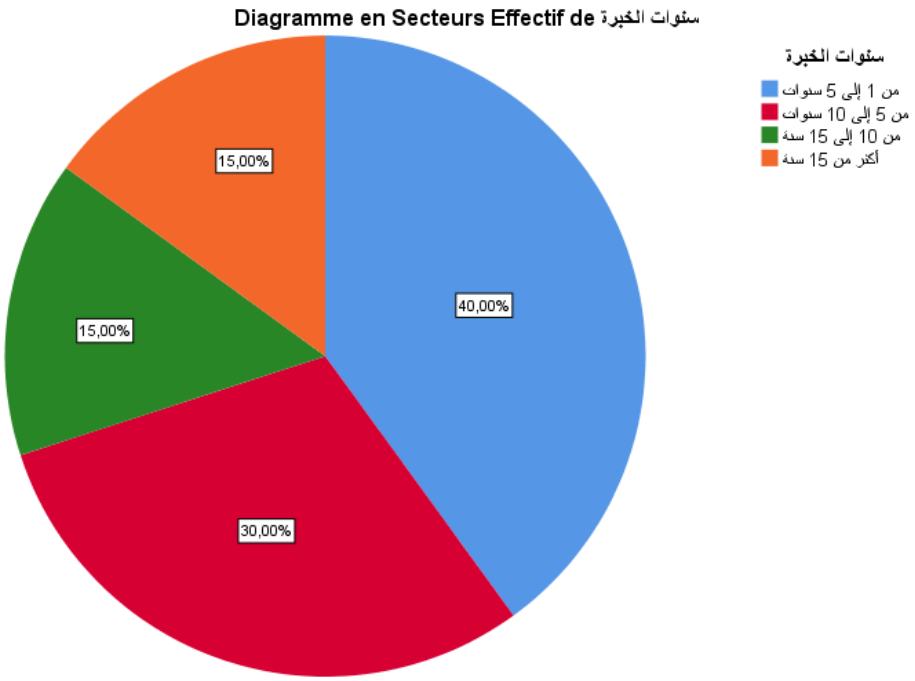

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون من سنة إلى 5 سنوات خبرة بنسبة 40%، تقابلها نسبة 30% من عينة الدراسة الأفراد الذين يحملون خبرة من 5 إلى 10 سنوات، ونجد نسبة 15% من عينة الدراسة يحملون خبرة تراوح بين 10 إلى 15 سنة، وفي الأخير نجد فئة الأفراد الذين يحملون خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 15%.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة

بعد تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة ننتقل إلى تحليل البيانات المتعلقة بدور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية، بعد تفريغ الاستمارة وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستعمال برمجية $spss_{v20}$ (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science).

وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارات الثلاثي الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق، محايد، موافق) هو متغير ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارات الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى 3−1 = 2 تم تقسيم عدد الخلايا 3/2 = 0.66، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم حساب النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (): **إجابات الأسئلة ودلالتها**

الرمز	المتوسط الحسابي المرجح للإجابات	الاتجاه	مستوى القبول (تم وضعه كوسيلة للتقييم العام للإجابات على كل بعد من أبعاد محاور الدراسة)
1	من 1 إلى 1.66	غير موافق	ضعيف
2	من 1.67 إلى 2.33	محايد	متوسط
3	من 2.34 إلى 3	موافق	مرتفع

المصدر: عبد الفتاح عز، 2007، ص540.

المحور الأول: مدى كفاءة المعلومات المالية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الأول المتمثلة في مدى كفاءة المعلومات المالية، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (): **تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى كفاءة المعلومات المالية**

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المقدمة لك واضحة	2.575	0.812	مرتفع
02	المعلومات المالية سهلة الفهم	2.200	0.911	متوسط
03	توجد معلومات مالية أخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية	2.675	0.572	مرتفع
المجموع	**مدى كفاية المعلومات المالية**	**2.483**	**0.281**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول المتمثل في مدى كفاية المعلومات المالية تراوحت بين (2.200– 2.675)، بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال البنك الوطني الجزائري موافقون على مدى كفاءة المعلومات المالية بنسبة كبيرة، بحيث بلغ المتوسط الحاسبي الكلي لهذا البعد 2.483 وهي درجة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.281 وهي درجة مرتفعة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور المتمثل في مدى كفاية المعلومات المالية بين (0.572– 0.911) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المرتفع جداً، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون على فقرات هذا المحور.

المحور الثاني: مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الثاني مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	يتعمد على التقارير المالية السنوية في اتخاذ القرارات المالية	2.775	0.576	مرتفع
02	يؤثر تقرير محافظ الحسابات ودقتها على نتيجة القرار المالي	2.450	0.814	مرتفع
03	تقرير مجلس الإدارة يأثر على القرارات في المؤسسة	2.200	0.822	متوسط
04	استخدام التقارير المالية المرحلية تعتبر عامل مساعد في اتخاذ القرارات المالية	2.600	0.744	مرتفع
05	قائمة التغيرات في حقوق الملكية لها علاقة باتخاذ القرارات	2.450	0.845	مرتفع

المجموع	**مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية**	**2.495**	**0.175**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه ن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني المتمثل في مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية تراوحت بين (2.200- 2.775) بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال البنك الوطني الجزائري موافقون على مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية بنسبة كبيرة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور بـ 2.495 وهي درجة مرتفعة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور المتمثل في مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية بين (0.576- 0.845) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المرتفع، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون على فقرات هذا المحور.

المحور الثالث: القرارات المالية في المؤسسة

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الثالث والمتمثل في القرارات المالية في المؤسسة، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (): تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات القرارات المالية في المؤسسة

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها في صناعة قرار التمويل	2.725	0.554	مرتفع

02	تساعد المعلومات المعلن عنها في قائمة التدفقات النقدية إلى تخفيض درجة المخاطرة في قرار التمويل	2.150	0.921	متوسط
03	توفر المعلومات المعلن عنها في قائمة التدفقات النقدية إلى تخفيض درجة المخاطرة في قرار التمويل	2.525	0.750	مرتفع
04	متخذ القرار يميل إلى رأيه الشخصي في اتخاذ القرارات المالية وهذا في حالة عدم وجود المعلومات الكافية في القوائم المالية	2.375	0.806	مرتفع
05	المؤسسة تستفيد من خبرات الموظفين في اتخاذ بعض القرارات المالية	2.250	0.898	متوسط
06	قوائم الدخل لها علاقة بترشيد القرارات المالية في المؤسسة	2.675	0.693	مرتفع
المجموع	**القرارات المالية في المؤسسة**	**2.450**	**0.196**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور المتمثل في القرارات المالية في المؤسسة تراوحت بين (2.150– 2.725) بدرجة مرتفعة نوعا ما، وهو ما يشير إلى أن عمال البنك الوطني الجزائري موافقون على هذا المحور بنسبة كبيرة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد 2.450 وهي درجة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.196 وهي درجة مرتفعة نوعا ما، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور بين (0.554– 0.921) وتدل

هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المرتفعة جدا، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون على هذا المحور.

المحور الثاني: الأداء المالي والقرارات المالية

يتضمن هذا الجزء تحليل الإجابات عن أسئلة المحور الرابع المتمثل في الأداء المالي والقرارات المالية، وقد تم حساب وعرض المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات عينة الدراسة عن جميع فقرات هذا المحور، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (): **تحليل اتجاهات إجابات أفراد العينة على فقرات رضا العملاء**

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	القرارات المالية تساهم في الأداء المالي	2.775	0.576	مرتفع
02	تعتبر القرارات المالية العنصر الرئيسي المباشر المؤثر على الأداء المالي في المؤسسة	2.350	0.802	مرتفع
03	الموازنة التقديرية والتكاليف ولوحة القيادة لها علاقة مباشرة في اتخاذ القرارات المالية	2.384	0.906	مرتفع
المجموع	**الأداء المالي والقرارات المالية**	**2.508**	**0.320**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الرابع والمتمثل في الأداء المالي والقرارات المالية تراوحت بين (2.350- 2.775)، بدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن عمال البنك الوطني الجزائري موافقون على هذا المحور بنسبة كبيرة، بحيث بلغ المتوسط الحاسبي الكلي لهذا البعد

2.508 وهي درجة مرتفعة، وقدر الانحراف المعياري الكلي بـ 0.320 وهي درجة مرتفعة، وتراوحت الانحرافات المعيارية لجميع فقرات هذا المحور المتمثل في الأداء المالي والقرارات المالية بين (0.576- 0.906) وتدل هذه القيم على قرب إجابات أفراد العينة من المرتفع جداً، أي أن أفراد العينة كانوا أغلبيتهم موافقون على فقرات هذا المحور.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها.

الفرضية الرئيسية:

نص الفرضية: "الأداء المالي يساهم في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة"

للتأكد من صحة الفرضية الرئيسية يجب اختبار الفرضيات الفرعية التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

نص الفرضية: "المعلومات التي تحتويها التقارير المالية كافية"

للتأكد من صحة الفرضية الأولى أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
المعلومات التي تحتويها التقارير المالية كافية	2.483	0.281	55.708	2.0322	0.000	مقبولة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الكافية داخل البنك الوطني الجزائري، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة المحور الأول وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الأول بلغت 55.708، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية ، وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية:

نص الفرضية: "المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية"

للتأكد من صحة الفرضية الثانية أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (): نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية	2.495	0.175	89.779	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية في البنك الوطني الجزائري، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة المحور الثاني وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الثاني بلغت 89.996، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

نص الفرضية: "نعم يوجد عدة مصادر يعتمد عليها في اتخاذ القرارات"

للتأكد من صحة الفرضية الثالثة أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (): **نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الثالثة**

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
نعم يوجد عدة مصادر يعتمد عليها في اتخاذ القرارات	2.450	0.196	78.719	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نؤكد أنه يوجد عدة مصادر يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة المحور الثالث وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الثالث بلغت 78.719، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

نص الفرضية: "نعم القرارات المالية تساهم في الأداء المالي للمؤسسة"

للتأكد من صحة الفرضية الرابعة أو عدم صحتها، تم استخدام اختبار (ت) t test لعينة واحدة عند مستوى (0.05)

الجدول رقم (): **نتائج اختيار (ت) t test لعينة واحدة الفرضية الرابعة**

الفرضية الرابعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) t test المحسوبة	قيمة (ت) t test الجدولية	قيمة SIG T	نتيجة الفرضية
نعم القرارات المالية تساهم في الأداء المالي للمؤسسة	2.508	0.320	49.553	2.0322	0.000	دالة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن القرارات المالية تساهم في الأداء المالي للمؤسسة البنك الوطني الجزائري، بحيث أظهرت نتائج أن قيمة مستوى الدلالة (SIG) بلغت 0.000 في عبارة المحور الرابع وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، كما نجد أن قيمة (ت) t test المحسوبة لكل عبارات المحور الرابع بلغت 49.553، وهي بذلك دالة إحصائيا لذلك يتم قبول الفرضية، وعليه نؤكد صحة الفرضية الرابعة.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة حالة البنك الوطني الجزائري تحت عنوان دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية، وقد تم تحليل نتائج الاستبيان الموجه لعمال البنك، واختبار فرضيات البحث والمتعلقة بدور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية، من ناحية كل محور من المحاور الأربعة المعتمدة (مدى كفاية المعلومات المالية، مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية، القرارات المالية في المؤسسة، الأداء المالي والقرارات المالية)، وقد تم الاعتماد على تحليل عينة من عمال البنك الوطني الجزائري فرع عين تيموشنت، حيث بلغ حجم العينة 40 عامل، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية. ولقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أدت إلى استخلاص مجموعة من التوصيات نذكر منها الآتي:

الاستنتاجات:

– المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الكافية داخل البنك الوطني الجزائري.

– المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية في البنك الوطني الجزائري، وقد جاءت نتائج الدراسة متفقة مع دراسة **أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي (2020)** تجاه شركة توزيع الكهرباء والغاز إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المالية توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حد أدنى من المعلومات تمكنها من اتخاذ القرارات.

– إن القرارات المالية لها دور كبير في الأداء المالي وذلك لان القرارات المالية والأداء المالي بينهما علاقة تكامل وتداخل.

أهم التوصيات:

– على المؤسسة ان تعمل دائما على تحسين أداءها المالي لأن له أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف.

– توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.

– على المؤسسة التأكد دائما من جدوى المشاريع التي تقدم لها القروض أي التي تستمر فيها، لأن استمرارتها مرهونة بنجاح هذه الاستثمارات.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم، الجزائر، 2008.

- أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سالم، "الاستثمار بالأموال المالية"، دار المسيرة، الأردن، 2004.

- أسعد حميد العلي، "الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية"، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

- إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، ط 1، دار وائل للنشر، الجزائر، 2005.

- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل لمالي وتحليل الاستغلال، دار هومة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- حسين بالعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- حسين علي مشرقي، نظرية القرارات الادارية، مدخل كمي في الادارة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.

- حمزة محمود الزبيدي، "الادارة المالية المتقدمة"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لغرض تقييم الداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الثانية، 2011.

- دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الادارة المالية المعاصرة"، دار ادليسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

- الذهبيو والعزاوي جاسم محمد نجم الله - (مبادئ الإدارة العامة. منظور استراتيجي شامل) بغداد الوزيرية مكتب الجزيرة للطباعة، 2005.

- زياد رمضان، "مبدأ الاشهار المالي والحقيقي"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

- شريف غياض وفيروز رجال، مداخلة "الموازنة التقديرية أداة لصنع القرار"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2010.

- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، زهران للنشر، عمان، 2013.

- طارق عبد الرحمان حماد، لموازنات التقديرية –نظرة متكاملة –، الدار الجامعية الجزائر، 2001.

- عبد الطلب عبد الحميد، "دراسات الجدوى الاقتصادي لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

- عبد الغفار الحنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدر الجامعية، 2009.

- عبد الغفار حنفي، "أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

- كنعان نواف سالم، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، (ط1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2003.

- محمد عبد العزيز عبد الكريم، الادارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين شمس، مصر،1995.

- محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ التسيير، الدار الجامعية، مصر1999.

- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

- ناصر دادي عدون، معزوي ليندة، لهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في لمؤسسة الاقتصادية (حالة البنوك)، دار المحمدية العامة الجزائر، 2004.

- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الادارية، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب- المقالات والمجلات:

- إسكندر محمود نشوان، دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17 العدد 1 كلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى، 2017.

- بن دادة عمر، دور التحليل المالي في تقييم كفاءة القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة جمع الرياض -سطيف-، كلية المجلد 17، العدد 1شوال، المجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، لإدارة والتمويل - جامعة الأقصى،2017.

- خانم نوري كاكه حمه العطار، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية دراسة حالة في شركة اسيا سيل للاتصالات، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني / العدد السابع، جوان 2019.

- دراسة اسماء بوزاغو وبن عومر السنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، 2020.

- زبيدي البشير، سعدي يحيى، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي.

- زهواني رضا وصيف فائزة، وآخرون، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. الجزائر، العدد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

- شنين عبد النور، زرقون محمد، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة - دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 2015/1.

– عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية –دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009–2010)–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، مجلة الباحث 3613–1112، ISSN،18(01)/2018.

– عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييجي (ADF) خلال فترة 2011– 2016، جامعة ورقلة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، (2014) 42–44.

– كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور ادارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة مجمع صيدال–، جامعة سوق أهراس (الجزائر)، مخبر مالية محاسبة جباية وتأمينية مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد: 11 / العدد: 03 – خاص (أفريل 2021).

– لعراف زاهية وقريد مصطفى، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، المجلة الجزائرية في الاقتصاد والتسيير، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، 2020.

– لعراف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الاقتصادي 34–(01).

– نسرين قطاع، علي حبيش، أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء الكالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لشركة ال بي فيت –، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة البويرة (الجزائر)، 2020/03/03.

ج– المذكرات الجامعية:

– أنس مصلح ذياب الطراونة، العوامل المأثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين الاردنية (دراسة تطبيقية على الشريكات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

– جودي محمد رمزي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة 2014–2015.

– حجاج نفيسة، أثر استثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي "دراسة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال فترة (2010–2014)"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2017.

– دينال خلفات، خلفات دينال، دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2016.

– زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة البنوك الوطنية العامة في فلسطين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية –غزة، 1433هـ–2011م.

– شدري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الازمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014–2015.

– شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008.

– لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2012–2013).

– محمد عثمان ابراهيم احمد، الادارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في الرقابة على تكاليف واتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا كلية الدراسات العلى، 2017.

– محمد موسى النجار، العوامل المؤثرة على كفاءة استخدام الموازنات التقديرية كأداة للتخطيط والرقابة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين.

– مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الوسط، 2010–2011.

– نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التامين "دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.

– نشات كحمت علوي، أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط 2019.

د– الندوات والملتقيات:

– مسعود درواسي، ضيف الله عبد محمد الهادي، مداخلة بعنوان دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

2– المراجع باللغة الأجنبية:

– Huber, George, Managerial Decision Making, Glenview, III Scott, Foreman and Company , 1980, p9.

قائمة الملاحق

1- الاستبيان:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت قسم علوم مالية ومحاسبة

تخصص مالية مؤسسة

الأخ الفاضل.../ الأخت الفاضلة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، يسرنا ان نضع بين ايديكم هدا الاستبيان لغرض اجراء دراسة علمية حول موضوع:

"**دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة المالية**" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – عين تموشنت

وذلك استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية مؤسسة، حيث تهدف الدراسة الى استطلاع اراء موظفين بالبنك الوطني الجزائري لإظهار العلاقة بين الأداء المالي اتخاذ القرارات المالية.

ولإنجاح هذه الدراسة فإن رأيكم يهمنا كثيرا، لذا يرجى منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بتمعن وذلك بوضع علامة (x) في الخانة التي تتفق مع رأيكم، وللأمانة العلمية فإن إجابتكم ستعامل بشكل سري وجماعي ولغاية البحث العلمي فقط لا غير، وللمحافظة على الخصوصية الشخصية ليس مطلوب ذكر الاسم أو العنوان أو أية معلومات شخصية أخرى إنما رأيكم هو الذي يهمنا.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير ولكم منا جزيل الشكر والعرفان على مساهمتكم الفعالة في إعداد هذه الدراسة.

السنة الجامعية:2021 /2022

القسم الاول: البيانات الشخصية

نطلب منكم وضع علامة (x) في الخانة المناسبة لكم:

1 – الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

2-العمر

اقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐

من 41- 50 سنة ☐ من 51 فأكثر ☐

2- المؤهل العلمي:

البكالوريا ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا والشهادات التطبيقية ☐

3- سنوات الخبرة:

من 5-10سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐

من 10-15 سنوات ☐ من15 فأكثر ☐

القسم الثاني: البيانات الموضوعية محاور (الاستبيان)

نرجو منكم الإجابة على الأسئلة التالية وذلك بوضع علامة (x) امام الاحتمال الدي ترونه مناسبا، حيث لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، وانما ما تعتقدونه حسب رأيكم هو التعبير عن وجهة نظركم، ونشكر تفهمكم من اجل خدمة هذا البحث العلمي.

المحور الأول: يمثل المحور الأول مدى كفاية المعلومات المالية وفهما، ويتضمن ثلاث فقرات لها علاقة بالمعلومات التي تحتويها التقارير المالية ومدى وضوحها واحتوائها على معلومات شامل.

الرقم	المؤشرات	غير موافق	محايد	موافق
01	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المقدمة لك واضحة.			
02	المعلومات المالية سهلة الفهم			
03	توجد معلومات مالية أخرى يجب ان تتضمنها التقارير المالية.			

المحور الثاني: يعبر عن مدى استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية ويشمل خمسة فقرات.

الرقم	المؤشرات	غير موافق	محايد	موافق
01	يعتمد على التقارير المالية السنوية في اتخاذ القرارات المالية.			
02	يؤثر تقرير محافظ الحسابات ودقتها على نتيجة القرار المالي.			
03	تقرير مجلس الإدارة يأثر على القرارات في المؤسسة.			
04	استخدام التقارير المالية المرحلية تعتبر عامل مساعد في اتخاذ القرارات المالية.			

05	قائمة التغيرات في حقوق الملكية لها علاقة باتخاذ القرارات المالية.			

المحور الثالث: القرارات المالية في المؤسسة

يحتوي هذا المحور على القرارات المالية ويشمل ستة فقرات.

الرقم	المؤشرات	غير موافق	محايد	موافق
01	قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في صناعة قرار التمويل.			
02	تساعد المعلومات المعلن عنها في قائمة التدفقات النقدية إلى تخفيض درجة المخاطرة في قرار التمويل.			
03	توفر المعلومات في قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في اتخاذ قرار توزيع الأرباح يعد من الأمور المهمة في ترشيد القرارات المالية.			
04	متخذ القرار يميل الي رايه الشخصي في اتخاذ القرارات المالية وهذا في حالة عدم وجود المعلومات الكافية في القوائم المالية.			
05	المؤسسة تستفيد من خبرات الموظفين في اتخاذ بعض القرارات المالية.			

06	قوائم الدخل لها علاقة بترشيد القرارات المالية في المؤسسة.			

المحور الرابع: يتضمن المحور الأداء المالي والقرارات المالية ويشتمل على ثلاث فقرات.

الرقم	المؤشرات	غير موافق	محايد	موافق
01	القرارات المالية تساهم في الأداء المالي.			
02	تعتبر القرارات المالية العنصر الرئيسي المباشر المؤثر على الأداء المالي ف ي المؤسسة.			
03	الموازنة التقديرية والتكاليف ولوحة القيادة لها علاقة مباشرة في اتخاذ القرارات المالية.			

2- تحليل البيانات الشخصية:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	21	52,5	52,5	52,5
	أنثى	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	16	40,0	40,0	40,0

	من 30 إلى 40 سنة	16	40,0	40,0	80,0
	من 41 إلى 50 سنة	6	15,0	15,0	95,0
	من 51 فأكثر	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	12	30,0	30,0	30,0
	ليسانس	20	50,0	50,0	80,0
	دراسات عليا وشهادات التطبيقية	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

سنوات الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 1 إلى 5 سنوات	16	40,0	40,0	40,0
	من 5 إلى 10 سنوات	12	30,0	30,0	70,0
	من 10 إلى 15 سنة	6	15,0	15,0	85,0
	أكثر من 15 سنة	6	15,0	15,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

3- تحليل بيانات الدراسة:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المقدمة لك واضحة	40	2,5750	,81296
المعلومات المالية سهلة الفهم	40	2,2000	,91147
توجد معلومات مالية أخرى يجب أن تتضمنها التقارير المالية	40	2,6750	,57233
N valide (liste)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type

يعتمد على التقارير المالية السنوية في اتخاذ القرارات المالية	40	2,7750	,57679
يؤثر تقرير محافظ الحسابات ودقتها على نتيجة القرار المالي	40	2,4500	,81492
تقرير مجلس الادارة يأثر على القرارات في المؤسسة	40	2,2000	,82275
استخدام التقارير المالية المرحلية تعتبر عامل مساعد في اتخاذ القرارات المالية	40	2,6000	,74421
قائمة التغيرات في حقوق الملكية لها علاقة باتخاذ القرارات المالية	40	2,4500	,84580
N valide (liste)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في صناعة قرار التمويل	40	2,7250	,55412
تساعد المعلومات المعلن عنها في قائمة التدفقات النقدية إلى تخفيض درجة المخاطرة في قرارا التمويل	40	2,1500	,92126
توفر المعلومات في قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في اتخاذ قرارتوزيع الأرباح يعد من الأمور المهمة في ترشيد القرارات المالية	40	2,5250	,75064
متخذ القرار يميل إلى رأيه الشخصي في اتخاذ القرارات المالية وهذا في حالة عدم وجود المعلومات الكافية في القوائم المالية	40	2,3750	,80662
المؤسسة تستفيد من خبرات الموظفين في اتخاذ بعض القرارات المالية	40	2,2500	,89872
قوائم الدخل لها علاقة بترشيد القرارات المالية في المؤسسة	40	2,6750	,69384
N valide (liste)	40		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
القرارات المالية تساهم في الأداء المالي	40	2,7750	,57679
تعتبر القرارات المالية العنصر الرئيسي المباشر المؤثر على الأداء المالي في المؤسسة	40	2,3500	,80224

الموازنة التقديرية والتكاليف ولوحة القيادة لها علاقة مباشرة في اتخاذ القرارات المالية	39	2,3846	,90657
N valide (liste)	39		

4- اختبار الفرضيات:

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
اولا	40	2,4833	,28193	,04458

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
اولا	55,708	39	,000	2,48333	2,3932	2,5735

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ثانيا	40	2,4950	,17534	,02772

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
ثانيا	89,996	39	,000	2,49500	2,4389	2,5511

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ثالثا	40	2,4500	,19684	,03112

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
ثالثا	78,719	39	,000	2,45000	2,3870	2,5130

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
رابعا	40	2,5083	,32015	,05062

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 0					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
رابعا	49,553	39	,000	2,50833	2,4059	2,6107

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور الأداء المالي ومعرفة مدى اهمية ادواته وكذا الأسلوب المنتهج في اتخاد القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبعنا منهج التحليل الوصفي، حيث تمثل مجتمع الدراسة بالبنك الوطني الجزائري – فرع عين تموشنت – خلال السنة الجارية (2022). إذ تم اختيار 40 موظفا بالبنك، من محاسبين واداريين كعينة للدراسة وفقا للعينة العشوائية، وافقوا كلهم بالإجابة على مضمون الاستبيان.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها وجود المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الكافية داخل البنك الوطني الجزائري، كما المعلومات المالية لها دور كبير في اتخاذ القرارات المالية في البنك الوطني الجزائري، وان العلاقة بين القرارات المالية والأداء المالي هي عالقة تكامل وتداخل.

وعليه توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان من أهمها:

–على المؤسسة وجوبا، العمل الدؤوب والتواصل لتحسين ادائها المالي لما له من أهمية كبيرة في تحديد نقاط القوى والضعف.

–توعية المسؤولين بالمؤسسات بأهمية ودور القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، القوائم المالية، اتخاذ القرارات المالية، البنك الوطني الجزائري.

Résume :

Cette étude vise à mesurer le rôle de la performance financière et connaître l'ampleur de l'importance de ses outils, ainsi que l’approche utilisée pour prendre des décisions financières au sein de l'institution économique.

Pour atteindre les objectifs de cette étude, nous avons suivi la méthode d'analyse descriptive, où la population d'étude était représentée par la Banque Nationale d'Algérie - succursale Ain Temouchent - au cours de l'année en cours (2022). Quarante employés de banque, comptables et administrateurs, ont été sélectionnés comme échantillon pour l'étude, selon un échantillon aléatoire, et ils ont tous accepté de répondre au contenu du questionnaire.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est la présence d'informations contenues dans des rapports financiers suffisants au sein de la Banque nationale d'Algérie, car l'information financière joue un rôle majeur dans la prise de décisions financières à la Banque nationale d'Algérie, et que le La relation entre les décisions financières et la performance financière est une relation d'intégration et de chevauchement.

En conséquence, l'étude a abouti à un ensemble de recommandations, dont les plus importantes étaient les suivantes :

- L'institution doit, obligatoirement, travailler avec diligence et communiquer pour améliorer sa performance financière en raison de sa grande importance dans l'identification des forces et des faiblesses.

- Sensibilisation des responsables des institutions à l'importance et au rôle des états financiers dans la prise de décision.

Les mots clés : Performance financière, états financiers, prise de décision financière, la Banque Nationale d'Algérie.